



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة

إعداد الطالب
غسان روجي عقل

إشراف
الأستاذ الدكتور / يوسف حسين عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

2010م - 1431 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

التوبة: 105

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع

إلى روح أخي الشهيد يوسف روجي عقل

إلى والدي ووالدتي الحبيبين.....

إلى أخواتي وإخواني الأعزاء...

إلى زوجتي العزيزة...

إلى أولادي الأعزاء

إلى زملائي في العمل

إلى كلِّ أحبائي وأصدقائي.....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد،

فإنني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذا البحث، فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام "لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" فإنني أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور/ يوسف حسين عاشور الذي أشرف على هذا البحث ووقف معي وأعانني ونصحتني وأرشدني بتوجيهاته ونصائحه حتى وصلت بالبحث إلى ما عليه، فجزاه الله عني كل خير وبارك فيه وجعله ذخراً للوطن والعلم.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم الدكتور/ علي عبد الله شاهين والدكتور/ سيف الدين يوسف عودة، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى توجيهاتهم السديدة ونصائحهم العلمية القيمة التي بلا شك أثرت البحث وأغننته، فجزاهم الله خيراً، ووفقهم وسدد خطاهم.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل العاملين في الجامعة الإسلامية، وخصوصاً أساتذتي بكلية التجارة. ولا يفوتني أن أتقدم بشكري لجميع المؤسسات وخاصة التي وقفت بجانبني والذين قاموا بالتعاون معي، في بتعبئة الاستبانة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

وأخيراً، فكثيرون الذين يستحقون الشكر والتقدير مني، فكل الشكر والتقدير لمن قدّم لي المساعدة وأبدى رأياً ساهم في إنجاز هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود، فجزاهم الله ووفقهم لكل خير.

الباحث

غسان روجي عقل

فهرس المحتويات

ج	شكر وتقدير
د	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الاختصارات
ط	الملخص
ي	Abstract
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	أولاً: المقدمة
3	ثانياً: مشكلة الدراسة
4	ثالثاً: متغيرات الدراسة
4	رابعاً: فرضيات الدراسة
5	خامساً: أهداف الدراسة
5	سادساً: أهمية الدراسة
6	سابعاً: الدراسات السابقة
19	ثامناً: المصطلحات
21	الفصل الثاني: الإطار النظري
22	المبحث الأول: التمويل الأصغر
23	أولاً: المقدمة
23	ثانياً: ماهية التمويل الأصغر
26	ثالثاً: أهمية التمويل الأصغر
28	رابعاً: مؤسسات التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية له
40	المبحث الثاني: التمويل الأصغر في فلسطين
40	أولاً: المقدمة
41	ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين
43	ثالثاً: الجهات المانحة لقطاع التمويل الأصغر
43	رابعاً: آليات تقديم القروض في فلسطين
44	خامساً: أثر الأزمات المختلفة على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة
45	سادساً: حقائق هامة في مؤشرات التمويل الأصغر في فلسطين
50	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
51	أولاً: المقدمة
51	ثانياً: منهجية الدراسة
52	ثالثاً: مجتمع الدراسة
52	رابعاً: أداة الدراسة
54	خامساً: المعالجات الإحصائية
55	سادساً: صدق وثبات الاستبانة
65	سابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف - سمرنوف (1-Sample K-S))

66	الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها
67	المبحث الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة
67	أولاً: المعلومات الشخصية
69	ثانياً: معلومات عن المؤسسة
74	المبحث الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
74	أولاً: فرضيات تتعلق بالعميل
80	ثانياً: فرضيات تتعلق بالمشروع
85	ثالثاً: فرضيات تتعلق بالسياسة الائتمانية
93	رابعاً: فرضيات تتعلق بالمتغيرات الشخصية
102	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
103	أولاً: نتائج الدراسة
106	ثانياً: التوصيات
107	ثالثاً: الدراسات المقترحة
108	قائمة المراجع
108	أولاً: المراجع العربية
108	ثانياً: الدراسات والأبحاث العلمية
110	ثالثاً: التقارير والمنشورات
111	رابعاً: المراجع الأجنبية
112	خامساً: المواقع الإلكترونية
113	الملاحق
113	أولاً: ملحق رقم (1): قائمة المحكمين
114	ثانياً: ملحق رقم (2): الاستبانة

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1-2)	تطوير المشاريع متناهية الصغر، التمويل والإقراض متناهي الصغر	25
(2-2)	مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أعضاء شراكة	41
(3-2)	حجم السوق ومعدلات الانتشار	46
(4-2)	النسب الرئيسية لجودة المحفظة المالية	47
(5-2)	نسب الكفاءة والإنتاجية	47
(6-2)	معدلات الاستدامة المالية	48
(1-3)	مقياس الإجابات	53
(2-3)	أطوال الفترات	54
(3-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان)	56
(4-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان)	57
(5-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان)	58
(6-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة)	59
(7-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة)	60
(8-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان)	61
(9-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان)	62
(10-3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر)	63
(11-3)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	63
(12-3)	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	64
(13-3)	معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	65
(14-3)	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	65
(1-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	67
(2-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	67
(3-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	68
(4-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	68
(5-4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	69
(6-4)	عدد الموظفين العاملين في الإقراض	70
(7-4)	حجم محفظة الإقراض بالدولار حتى نهاية عام 2009	70

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(8-4)	متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض حتى نهاية عام 2009	71
(9-4)	متوسط عدد القروض الممنوحة شهرياً من المؤسسة خلال عام 2009	71
(10-4)	متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح بالدولار خلال عام 2009	72
(11-4)	نسبة المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009	72
(12-4)	هل يوجد لدى المؤسسة نظام الإقراض بضمان المجموعة	73
(13-4)	برامج التمويل المقدمة من المؤسسة	73
(14-4)	تحليل فقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان)	74
(15-4)	تحليل فقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان)	76
(16-4)	تحليل الفقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان)	78
(17-4)	تحليل فقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة)	81
(18-4)	تحليل فقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة)	83
(19-4)	تحليل الفقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان)	85
(20-4)	تحليل الفقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان)	88
(21-4)	تحليل الفقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر)	90
(22-4)	تحليل محاور الدراسة مجتمعة (العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة)	92
(23-4)	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى للجنس	93
(24-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى العمر	95
(25-4)	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي (مدير/منسق، موظف قروض)	96
(26-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى سنوات الخبرة	98
(27-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية	99
(28-4)	اختبار شفبه لفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير الدرجة العلمية	101

قائمة الاختصارات

الاسم	الاختصار	المدلول
إتحاد لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية – برنامج التوفير والتسليف	PARC	Palestinian Agricultural Relief Committees
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP/DEEP	United Nations Development Program
برنامج غزة للإقراض النسائي	GWLF	Gaza Women Loan Fund
الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)	ASALA	The Palestinian Businesswomen Association
دائرة التمويل الأصغر/ الأونروا	MD	Microfinance & Microenterprise Department/UNRWA
الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر " شراكة "	Sharakeh	Palestinian Network for Small and Microfinance
صندوق التنمية الفلسطيني	PDF	Palestine Development Fund
الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)	FATEN	Palestine for Credit & Development
المركز العربي للتطوير الزراعي	ACAD	The Arab Center for Agricultural Development
مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية - ريادة	CHF/Ryada	Cooperative Housing Foundation
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وهي أحد اللجان المنبثقة عن البنك الدولي.	CGAP	Consultative Group to Assist the Poorest
مؤسسات التمويل الأصغر	MFI	Microfinance Institutions
المؤسسات غير الحكومية	NGO	Non Governmental organization
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين	UNRWA	United Nations Refugee and Works agency
مؤسسة أكسيون الدولية للتمويل الأصغر ومقرها الولايات المتحدة ويتركز عملها في منطقة أميركا اللاتينية	ACCION	Accion International

العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة. وكذلك معرفة وتحديد درجة تأثير هذه العوامل في قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات. كما هدفت إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (69) موظف ائتمان يعملون في (10) مؤسسات تعمل في مجال التمويل الأصغر في قطاع غزة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة كأداة للدراسة، حيث تم توزيع (69) استبانة على موظفي الطاقم الائتماني العامل في تلك المؤسسات، أعيد منها (68) استبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن السمعة المالية لطالبي الائتمان هي من أكثر العوامل تأثيراً في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- عامل القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة جاء في المرتبة الثانية في تأثيره على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان جاءت في المرتبة الثالثة من بين العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، يمكن أن تسهم في تحديد أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، للأخذ بها في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة.
- ضرورة تعاون مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة في مجال تبادل المعلومات حول طالبي الائتمان.
- تطوير قدرات ومهارات موظفي الائتمان العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة في القدرة على اتخاذ القرار الائتماني، وحسن التعامل مع الجمهور.
- زيادة الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل كعامل مؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

Factors affecting the credit decision at the Microfinance Institutions in Gaza Strip

Abstract

The aim of this study was to identify the factors that affect the credit decision at the microfinance institutions in Gaza strip. The study also aimed to identify and determine the degree of effect of these factors in credit decision at these institutions. Also, the final objective of the study was to assess the effect of the personal variables (gender, age, job title, years of experience, academic qualification) on the credit decision.

The researcher used the analytical descriptive methodology, where the study population consisted of (69) credit officers working at (10) institutions of the microfinance field in Gaza Strip. The researcher used the comprehensive survey method where the research instrument (questionnaire) was used to collect data and it was distributed among (69) of credit staff working in the targeted institutions. However, only (68) questionnaires were collected.

The study main conclusions:

- The financial reputation of the credit agents was the most effective factor in credit decision at the microfinance institutions in Gaza strip.
- The income generation of existing projects was in the second level, in credit decision at the microfinance institutions in Gaza strip.
- The Political & economic conditions were in the third level because it has high effect in credit decision at the microfinance institutions in Gaza strip.

The study concluded with a number of recommendations, which can significantly contribute to the determination of the factors affecting the credit decision at the microfinance institutions operating in Gaza Strip, as follows:

- Unifying the factors affecting the credit decision at the microfinance institutions operating in Gaza Strip.
- Real cooperation between microfinance institutions in information exchange about clients.
- Developing the abilities and skills of credit employees, working in microfinance institutions in Gaza strip, and the ability to make credit decision and dealing with the audience.
- Increasing the attention to socio-economic factors of credit agents as effective factor in credit decision at the microfinance institutions operating in Gaza Strip.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: مشكلة الدراسة
- ثالثاً: متغيرات الدراسة
- رابعاً: فرضيات الدراسة
- خامساً: أهداف الدراسة
- سادساً: أهمية الدراسة
- سابعاً: الدراسات السابقة
- ثامناً: تعريف بالمصطلحات

أولاً: المقدمة

مع استمرار الحصار الاقتصادي والإغلاق على قطاع غزة، وتردي الأوضاع المعيشية للسكان، وارتفاع معدل البطالة، لتبلغ نسبتها 30.2 % في نهاية عام 2009، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009) نتيجة لتدهور القطاعات الإنتاجية وإغلاق غالبيتها جعل سكان قطاع غزة يفكرون في طرق أخرى لحصولهم على فرص عمل تؤمن لهم معيشتهم، عن طريق إنشاء مشاريع صغيرة تدر عليهم دخل كافي للمساعدة في حياتهم اليومية، مما يتطلب البحث عن مصدر لتمويل هذه المشاريع، فنظراً لكبير حجم تعاملات البنوك وعدم استعدادها للتعامل مع هذه الفئة البسيطة من الناس بفرضها شروطاً صعبة على طالبي الائتمان (الصفدي، 2004) ومع استمرار الدور الهام التي قامت ومازالت تقوم به مؤسسات التمويل الأصغر واستقبال هؤلاء الناس البسطاء، وسماع مقترحاتهم، ومساعدتهم في الحصول على التمويل المالي اللازم لإنشاء أو تطوير مشاريعهم الصغيرة، وبالرغم من قيام مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين في توفير التمويل اللازم لتغطية الفجوة بين الاحتياجات التمويلية (الطلب) وحجم التمويل المتوفر فعلا لها (العرض)، إلا أن الفجوة مازالت كبيرة جداً ويظهر ذلك واضحاً من خلال الدراسة التي قامت بها مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation, 2007) تم تقدير عدد العملاء المحتملين بـ 190,000 و قدر حجم السوق المحتمل لخدمات الإقراض متناهي الصغر بـ 157 مليون دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعاني 90% من أصحاب المشاريع متناهية الصغر في الضفة الغربية و 91% في قطاع غزة من عدم القدرة على الحصول على خدمات الإقراض، ويعاني السوق من قلة عدد مقدمي خدمات الإقراض متناهي الصغر، حيث تم خدمة 10% فقط من مجموع طلبات القروض في الضفة الغربية بينما 9% في قطاع غزة. يحتاج 57% من أصحاب المشاريع متناهية الصغر في الضفة الغربية و 56% في قطاع غزة إلى الاقتراض، كما أبدوا الرغبة للاقتراض في حال توفر شروط مناسبة تتعلق بحجم القرض أو الإجراءات أو نوع القرض.

ويبلغ عدد المؤسسات التي تقدم خدمات الإقراض متناهي الصغر 13 مؤسسة وعدد فروعها 69 فرعاً منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 70 % في الضفة، 30 % في غزة، وعدد العملاء بلغ 30,800 مقترض، بمحفظة إقراض تبلغ 51,728,000 دولار موزعة بنسبة 18 % في قطاع غزة و 82 % في الضفة الغربية، متوسط القرض بلغ 2,400 \$ (الشبكة الفلسطينية للإقراض متناهي الصغر، 2009) حيث توجد لهذه المؤسسات سياسات وإجراءات ائتمانية أبسط من البنوك الرسمية، وهي تحتوي على شروط وضمانات معقولة ويستطيع طالبي الائتمان توفيرها (العاجز، 2008)، وتشتمل السياسة الائتمانية للبنوك ولمؤسسات التمويل

الصغير على العوامل التي يستند عليها موظف الإقراض عند اتخاذ القرار الائتماني، وتلك العوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان، أما البنوك الفلسطينية تتخذ القرار الائتماني بناءً على معايير معروفة بالـ 5C,s وهي شخصية العميل Character وقدرة العميل Capacity ورأس المال العميل Capital والضمانات التي يمكن للعميل تقديمها للمصرف Collateral والظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بالعميل Condition (عيسى، 2004). بينما في مؤسسات التمويل الصغير ربما تختلف العوامل المؤثرة في قرار الائتمان، ليس في جوهرها ولكن الاختلاف يمكن أن يكون في درجة تأثير تلك العوامل، وهل هذه العوامل المؤثرة في قرار الائتمان موحدة في جميع مؤسسات الإقراض أم يوجد اختلاف من حيث الأهمية لتلك العوامل في هذه المؤسسات، وهذه تعتبر مشكلة يجب تفصيلها والتعرف على أبعادها والخروج بنموذج موحد صالح لاتخاذ القرار الائتماني في مؤسسات الإقراض الصغير.

وفي هذه الدراسة سنتعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

§ ما العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة؟
ويمكن تصنيف أسئلة الدراسة كالتالي:

أسئلة خاصة بالعميل

- أ. هل تؤثر السمعة المالية لطالبي الائتمان في قرار منح الائتمان؟
- ب. هل تؤثر الخبرة العملية لطالبي الائتمان في قرار منح الائتمان؟
- ج. هل تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان في قرار منح الائتمان؟

أسئلة خاصة بالمشروع

- أ. هل تؤثر القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة في قرار منح الائتمان؟
- ب. هل تؤثر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة في قرار منح الائتمان؟

أسئلة خاصة بالسياسة الائتمانية

- أ. هل تؤثر الضمانات المقدمة من قبل طالبي الائتمان في قرار منح الائتمان؟
- ب. هل تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة في قرار منح الائتمان؟
- ج. هل تؤثر السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر في قرار منح الائتمان؟

ثالثاً: متغيرات الدراسة

المتغير التابع

1. قرار منح الائتمان

المتغيرات المستقلة

هناك عوامل لها تأثير على مدى قبول أو رفض طلبات الائتمان المقدمة لمؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة وهي كالتالي:

متغيرات خاصة بالعميل

- أ. السمعة المالية لطالبي الائتمان
- ب. الخبرة العملية لطالبي الائتمان
- ج. العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان

متغيرات خاصة بالمشروع

- أ. القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة
- ب. الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة

متغيرات خاصة بالسياسة الائتمانية

- أ. الضمانات المقدمة من قبل طالبي الائتمان
- ب. الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان
- ج. السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر

رابعاً: فرضيات الدراسة

1. فرضيات تتعلق بالعميل

- أ- تعتبر السمعة المالية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- ب- تعتبر الخبرة العملية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- ج- تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

2. فرضيات تتعلق بالمشروع

- أ- تعتبر القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- ب- تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

3. فرضيات تتعلق بالسياسة الائتمانية

- أ- تعتبر الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- ب- تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- ج- تعتبر السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات.

خامساً: أهداف الدراسة

1. التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
2. معرفة درجة تأثير العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، على قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات.
3. الوصول إلى نموذج موحد لمؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة يحتوي على مجموعة العوامل التي يمكن استخدامها في عمليات منح الائتمان.

سادساً: أهمية الدراسة

تبنى سياسة ائتمانية واضحة وتحتوي على عوامل متكاملة وملائمة لاتخاذ قرار ائتمان سليم ورشيد في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة والذي سيوصلهم بطبيعة الحال إلى ما يعرف بالجدارة الائتمانية في مؤسسات وبرامج الإقراض، يعمل على إنشاء مشاريع صغيرة ناجحة تحل جزء من مشكلة البطالة المرتفعة في قطاع غزة، والوصول إلى أفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر،، من خلال الأسئلة التي ستوجه للعاملين في برامج الإقراض في تلك المؤسسات.

سابعاً: الدراسات السابقة

1. مقدمة

الهدف من استعراض الدراسات السابقة للباحثين في مجال التمويل الأصغر هو الاستفادة منها في هذه الدراسة، حيث تعرض العديد من الباحثين والدارسين لهذا المجال وذلك لأهميته في تخفيف الفقر، والتنمية الاقتصادية في المجتمعات التي تعاني من مشاكل اقتصادية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت كل من موضوع التمويل الأصغر في البلدان العربية والأجنبية، إلا أن أغلب هذه الدراسات ركزت على قياس أثر برامج ومؤسسات التمويل الأصغر على حياة ومشاريع المقترضين، ومن خلال اطلاع الباحث على هذه الدراسات وجد الباحث أنها لم تتطرق إلى موضوع العوامل المؤثر في القرار الائتماني من حيث القبول أو الرفض في مؤسسات التمويل الأصغر وبناءً على ماذا يتم اتخاذ تلك القرارات.

ومن هنا تم التركيز على أهم هذه الدراسات والأبحاث، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي: الدراسات المحلية والعربية وعددها (13)، وأجنبية وعددها (2). هذا وقد تم ترتيب الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم.

2. الدراسات المحلية والعربية

1. دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (ديسمبر، 2009)، بعنوان:

أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتكررة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتكررة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة خلال الأعوام من بداية 2006 وحتى منتصف 2009، وكذلك تهدف إلى معرفة أثر حرب كانون أول 2008 على قطاع التمويل الأصغر والذي له دوراً هاماً في تنمية المجتمع ودعم الاقتصاد في قطاع غزة

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية تتألف من 582 مقترض، من أفراد مجتمع الدراسة والمكون من ثماني مؤسسات تعمل في التمويل الأصغر، وهم مقترضو برنامج التمويل الأصغر في تلك المؤسسات.

نتائج الدراسة

- § هناك أثر واضح للأزمات التي تعرض لها قطاع غزة من أزمات سياسية وأمنية والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية وأزمة الرواتب؛ وحرب كانون أول 2008 على غزة، من حيث حجم محفظة الإقراض، و نسبة العائد على الاستثمار.
- § هناك أثر طفيف للأزمة الاقتصادية العالمية على حجم التمويل، حيث أن بعض المؤسسات المانحة قد تأثرت بها، وذلك بسبب أزمة تقلبات أسعار صرف العملات وغيرها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.
- § وعلى صعيد المقترضين، فقد كانت مشاريع التجارة العامة أعلى نسبة في النشاط الاقتصادي، وبلغت 35 %، بينما كانت نسبة المشاريع الزراعية أقل و بنسبة 6 %، ولوحظ تدني قروض الخدمات حيث وصلت إلى 8 %، بينما شكلت مشاريع تحسين السكن نسبة عالية حيث وصلت إلى 24 %، عن تأمين مأوى لهم أو، بينما نلاحظ أن مشاريع الإنتاج والتصنيع بلغت نسبتها 14 %، ونسبة القروض الشخصية الاستهلاكية بلغت 13 %.
- § وعن تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية وحرب كانون أول 2008، على المقترضين من حيث إغلاق المعابر، القيود الإسرائيلية على حركة البضائع، والقيود على دخول المعدات والمواد الخام أثر سلبي على كافة القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي والتجاري، وتبين أن المقترضين يواجهون صعوبة في توفير الضمانات والكفالات اللازمة للمؤسسات المقرضة؛ بالإضافة إلى التقلبات في سعر صرف الدولار والمستخدم لسداد القرض، وانخفاض السيولة بسبب أزمة الرواتب كان لها أثر سلبي متوسط أو طفيف.
- § كان للأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية وأزمة الرواتب تأثير كبير على المشاريع المدرة الدخل، من حيث ارتفاع المصاريف التشغيلية وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى انخفاض الدخل الشخصي وتآكل المدخرات.

2. دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (إبريل، 2009)، بعنوان:
أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نوعي وكمي لأثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين، بحيث توفر المعلومات والنتائج المقدمة الأرضية المعلوماتية المناسبة لصانعي السياسات وأصحاب القرار ولذوي الشأن، على اختلاف مواقعهم، يمكن أن تمكنهم من

اتخاذ القرارات وتصميم التدخلات المناسبة لتطوير قطاع التمويل الصغير ومتاهي الصغر في فلسطين.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة تتألف من 489 مقترض ومقترضة، من ثماني مؤسسات تعمل في التمويل الأصغر في قطاع غزة الضفة الغربية.

نتائج الدراسة

بينت الدراسة أن هناك أثر إيجابي للتمويل متناهي الصغر سواء على المشروع أو على النواحي الاجتماعية والمعيشية لأسرة أصحاب المشروع، وكانت نسب التأثير كالتالي: على التعليم بنسبة 38.2%، الصحة بنسبة 14.0%، الدخل بنسبة 31.8%، السكن بنسبة 20.7%، موجودات المنزل بنسبة 17.8%، نفقات الملابس بنسبة 14.6%، الأصول الثابتة للمشروع بنسبة 55%، رأس مال المشروع بنسبة 61%، السيولة النقدية للمشروع بنسبة 59%، رأس المال التشغيلي بنسبة 51% للمشروع، وهذا تأكيد على ملموسية التأثيرات الإيجابية لعملية الاقتراض.

3. دراسة العاجز(2008)، بعنوان: مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة(التركيز على العميل، التركيز على احتياجات العاملين، التركيز على تحسين العمليات، التركيز على الاحتياجات الإدارية و التكنولوجيا للمنافسة)، و تأثيرها على الأداء المؤسسي.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على الأفراد العاملين بمؤسسات الإقراض النسائية بكافة مستوياتهم الإدارية و البالغ عددهم 109 شخص، تم توزيع الاستبانات واسترد منها 75 استبانة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تطبق مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة ركائز إدارة الجودة الشاملة بشكل ايجابي بدرجات و مستويات متفاوتة فقد كان أعلى مستوى

تطبيق التركيز على الاحتياجات الإدارية و التكنولوجيا للمنافسة، يليه التركيز على العميل، يليه التركيز على تحسين العمليات، يليه التركيز على تلبية احتياجات العاملين.

4. دراسة مؤسسة Planet Finance، النسخة العربية (2007)، بعنوان: مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدف الدراسة

أحدث الدراسات التي أجريت على تقدير الطلب على التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة وقامت بها مؤسسة بلانت فايننس لصالح مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر بهدف استقصاء الطلب على التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عينة الدراسة

تم إجراء هذا المسح الميداني في ست محافظات (جنين، رام الله، الخليل، خان يونس، غزة، شمال غزة) قسمت إلى ثلاث فئات: المدن والقرى والمخيمات. وتم اختيار عينة تتكون من 1202 صاحب مشروع متناهي الصغر من هذه المناطق لغايات إجراء المسح.

نتائج الدراسة

- تظهر أن الطلب عالي جداً على التمويل الأصغر حيث قدر عدد العملاء المحتملين 190,000 وقدر حجم السوق المحتمل لخدمات الإقراض متناهي الصغر بـ 157 مليون دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية وقطاع غزة،
- يعاني 90% من أصحاب المشاريع متناهية الصغر في الضفة الغربية و91% في قطاع غزة من عدم القدرة على الحصول على خدمات الإقراض، ويعاني السوق من قلة عدد مقدمي خدمات الإقراض متناهي الصغر، حيث تم خدمة 10% فقط من مقدمي طلبات القروض في الضفة الغربية بينما 9% في قطاع غزة.
- يحتاج 56% في الضفة الغربية و 61% في قطاع غزة من أصحاب المشاريع الصغيرة جداً إلى الاقتراض، تعتبر أكثر القروض طلباً تلك التي تقل عن \$ 2500 وتسدد خلال عامين (مؤسسة التمويل الدولية، 2007، عضو في مجموعة البنك الدولي).

5. دراسة البحيصي(2006)، بعنوان: نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب التمويل الحالية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة وقدرتها على مواكبة احتياجات هذه المشاريع.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة بلغت 50 شخص تم اختيارها عبر عدة دورات تدريبية قام بها الباحث خلال عمله كمدرّب في عدة مؤسسات محلية لتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة على المهارات الإدارية والمالية.

نتائج الدراسة

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كثيراً من صغار المستثمرين في قطاع غزة يواجهون مشاكل مالية عند البدء في تنفيذ مشاريعهم، وأن الصبغة الربوية والفائدة المرتفعة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم توجه صغار المستثمرين في قطاع غزة إلى البنوك أو مؤسسات الإقراض للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، كما أظهرت الدراسة أن نسبة الربح المرتفعة في المراجحات التي تعرضها البنوك الإسلامية سبباً مباشراً في عدم توجه صغار المستثمرين لهذه البنوك لتمويل مشاريعهم، وقد اقترح البحيصي إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة لا يتقاضى ربح ولا فائدة ولكن عمولة بسيطة لتغطية نفقات المتابعة المالية والإدارية للمشاريع الصغيرة التي سوف يقوم بتمويلها، وهذا الصندوق قد يكون تحت إشراف مؤسسة حكومية أو مؤسسة أهلية.

6. دراسة نصار(2005)، بعنوان: العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة،، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة.

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المصارف العاملة في قطاع غزة سواء التجارية منها أو الإسلامية، تستخدم أية عوامل عند اتخاذها قرار بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، ومعرفة مدى التطابق أو الاختلاف فيما بينها من حيث استخدام تلك العوامل، من خلال المقارنة بينهما.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على جميع المشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء في كل من المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 150 استبانة، وتم استرداد 106 استبيانات.

نتائج الدراسة

1. أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية رغم أنها تستخدم مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء، إلا أنها تختلف جوهرياً فيما بينها من حيث استخدامها لتلك العوامل، فقد جاء الاختلاف واضحاً في مجموعة العوامل المتعلقة بمقدرة العميل على السداد، وكذلك كل من العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة للمصرف من قبل العميل، والعوامل الخاصة بالمصرف (درجة سيولة المصرف)، والعوامل الخاصة بموضوع الائتمان.
2. أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تتفق فيما بينها حول درجة استخدامها لمجموعة العوامل المتعلقة بشخصية العميل، وكذلك مجموعة العوامل المتعلقة برأس مال العميل وقدرته على توليد أرباح، ومجموعة العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة.
3. أن كلاً من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية لا تختلف جوهرياً فيما بينها حول الأهمية النسبية لمجموع العوامل المكونة لاستبانة الدراسة، فقد ركز كلٌّ منهما على العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان بالمرتبة الأولى، والعوامل المتعلقة بشخصية العميل بالمرتبة الأخيرة، وقد جاء الاختلاف بشكل واضح في العوامل المتعلقة بالضمانات.
7. دراسة الناقة (2004)، بعنوان: قياس أثر برنامج التمويل متناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية على حياة المقترضين.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس أثر برنامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية (الأُنروا) بقطاع غزة على مستوى المشروع والأسرة والمقترض، للمشاريع الممولة من ذلك البرنامج.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينتين الأولى بلغت 500 مقترض نشط أمضوا فترة سنة على الأقل في البرنامج من مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى 10 عائلات من المقترضين.

نتائج الدراسة

وجود تأثير ايجابي على صعيد المشروع حيث أن هناك تغيير في مخرجات المشروع و دخله فقد استطاع المقترض الحفاظ على استمرارية المشروع و تخفيض تكاليفه عن طريق الشراء بكميات أو تنوع مصادر الشراء، و على صعيد الأسرة من خلال تحسن مستوى جودة الحياة للأسرة نتيجة لزيادة الدخل و بالتالي زيادة مستوى الإنفاق، و على صعيد المقترض حيث زادت قدرته على التحكم في إمكانيات المشروع و تنمية المهارات الإدارية و زيادة مستوى الثقة و الشعور باحترام الغير و تحسين العلاقات التبادلية.

8. دراسة الصفدي (2004)، بعنوان: منهجية الإقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة.

هدف الدراسة

التعرف على منهجية الإقراض بضمان المجموعة وكيفية عمله في مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة والادخار في فلسطين هما فاتن وأصالة.

عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على 20 % من مقترضات مجتمع الدراسة، وكانت نسبة الاستجابة 75 % من إجمالي الاستبيانات الموزعة

نتائج الدراسة

وجدت الدراسة بأنه يوجد معرفة قوية بين عضوات المجموعة قبل الاشتراك بالقرض، لكن عند تشكيل المجموعة تقوم مؤسسة الإقراض بترشيح المقترضات لبعضهن البعض لإكمال عدد المجموعة ولا يخترن بأنفسهن، ووجدت الدراسة بالفعل بأن عضوات المجموعة يقمن بالضغط على العضوة التي لا تقوم بالسداد لتأكيد السداد، أكثر من تركهن الأمر لمؤسسة الإقراض للمتابعة، كذلك كانت نتائج الدراسة بأن المقترضات يعرفن وبشكل واضح بأنهن مسؤولات عن سداد قرض زميلتهن في حالة عدم استطاعتها السداد، وتمثلت حوافز السداد المقدمة من مؤسسة الإقراض بالحصول على قرض فردي مستقبلاً، وكذلك حافز زيادة حجم القرض الذي يعتبر كذلك من الحوافز المفضلة لدى المقترضات، وتحفزهن على السداد على الوقت، لاستمرار الحصول على قروض جديدة، واعتبرت المقترضات أن هذه الزيادة مناسبة لاحتياج مشروعهن المالي، كذلك وجدت الدراسة أن المقترضات أنفسهن لا يرغبن بالاستمرار بالتعامل مع المقترضات اللواتي لا يلتزم بالسداد، وتدل نتائج الدراسة، ولكن عبرت أغلب أفراد العينة عن تفضيلهن الحصول على

القرض بشكل فردي أكثر من الحصول على القرض مع مجموعة، للحصول على الاستقلالية في الحصول على القرض وسداده.

9. دراسة الحاج(2004)، بعنوان: معايير منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

عينة الدراسة

تكون الإطار العام للدراسة من البنوك الإسلامية الفلسطينية وعددها أربعة بنوك، ومجتمع الدراسة يتكون من موظفي الائتمان في تلك البنوك، والبالغ عددهم 24 موظفاً وبلغت عينة الدراسة 20 شخصاً.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الفلسطينية تستخدم معايير مختلفة عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث حصل معيار المشاريع التي لا تتنافى مع المعايير الإسلامية على أعلى ترتيب، يليه معيار الضوابط الشرعية، ثم يليه معيار قدرة العميل على السداد المتمثل في شخصية العميل وسمعته المالية وكفائه في إدارة مشروعه، ثم رأس المال والضمانات المقدمة، كأكثر العوامل المؤثرة في قرار منح التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

10. دراسة عيسى(2004)، بعنوان: السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين.

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين ومعرفة مدى التزام تلك البنوك في معايير الائتمان المتعارف عليها عالمياً، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على 63 موظف يعملون في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية، لدراسة موضوع السياسة الائتمانية في تلك البنوك، وتم استرداد عدد 44.

نتائج الدراسة

1. معيار الضمانات المقدمة للبنك كشرط للموافقة على الحصول على ائتمان بنكي حصل على درجة مرتفعة وبواقع 75.27%.
 2. معيار المقدرة الإيرادية للتعامل حصل على تقدير مرتفع جداً بسبب الاهتمام الشديد من قبل البنوك بهذا المعيار حيث حصل على 84.77%.
 3. معيار السمعة المالية والأخلاقية للتعامل من أهم المعايير الائتمانية المتعارف عليها عالمياً، قد حصل على تقدير مرتفع جداً من البنوك العاملة في فلسطين، وبواقع 83.07%.
 4. معيار طاقة التعامل المتمثلة في خبرة التعامل في مجال مشروعه والقدرة على إدارته بنفسه، فلم تلاقى تقدير مرتفع من البنوك الفلسطينية في قرارها الائتماني، إذ حصل هذا المعيار على تقدير منخفض وبمعدل 67.39%.
 5. معيار الظروف الاقتصادية حصل على تقدير مرتفع وبواقع 75.02%.
 6. وقد أضيف لتلك المعايير عوامل أخرى تؤثر على مدى قبول أو رفض طلبات الائتمان كما إنها تعتبر من العوامل المهمة في تحديد السياسة الائتمانية، ومن تلك العوامل: قطاع طالب الائتمان، إذ تبين أن القطاع الذي ينتمي إليه طالب الائتمان له دور مهم في التأثير على السياسة الائتمانية البنكية في فلسطين، إذ حصل هذا العامل على تقدير مرتفع وبدرجة 72.02%، أما عن موضوع توفر السيولة البنكية وأثرها في قبول أو رفض طلبات الائتمان، فقد وجد أن البنوك العاملة في فلسطين تهتم في هذا العامل بدرجة مرتفعة تصل إلى 71.70%.
11. دراسة أبو عبدو (2004)، بعنوان: أثر المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان.

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على جميع المشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وللوصول لأهداف الدراسة تم توزيع عدد 95 استبانة على كل من (مدير الفرع، مساعد مدير الفرع، مراقب الفرع، مسئول الائتمان، موظف ائتمان).

نتائج الدراسة

1. إن المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة تتخذ قراراتها الائتمانية قبل وأثناء الانتفاضة بشكل منهجي معتمدة على قائمة من خمسين محدد جاءت في تسعة محاور على التوالي، حسب درجة تركيز المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عليها قبل الانتفاضة كماله يلي: سمعة العميل، المحددات الداخلية، محددات سلطة النقد، خصائص الضمانات، الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل، قدرة العميل على السداد، محددات تشريعية وقانونية، المركز المالي للعميل، ثم محور أنواع الضمانات. بينما جاءت على التوالي حسب درجة تركيز المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عليها أثناء انتفاضة الأقصى كما يلي: المحددات الداخلية، سمعة العميل، خصائص الضمانات، الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل، محددات سلطة النقد، قدرة العميل على السداد، محددات تشريعية وقانونية، المركز المالي للعميل، ثم محور أنواع الضمانات.

2. ارتفاع المخاطر الائتمانية أثناء انتفاضة الأقصى.

3. كما أظهرت الدراسة أن المحددات داخل كل محور قد اختلفت درجة التركيز عليها أثناء الانتفاضة عما هو الحال قبل الانتفاضة.

4. بينت الدراسة أن هناك بالفعل فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة تركيز المصارف على المحاور وفقراتها، غير أن هذه الفروق لم تعزى لأي من خصائص المستجيبين لا قبل وأثناء الانتفاضة.

12. دراسة مسار (2002)، بعنوان: دراسة العرض والطلب للتمويل الصغير وبالغ الصغر

في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل الأوضاع الحالية (الانتفاضة) 2000-2002

هدف الدراسة

هدفت الدراسة لإلقاء نظرة على الظروف الحالية لأنشطة التمويل بالغ الصغر من حيث الطلب، ومدى مقدرة مؤسسات وبرامج الإقراض على تلبية هذا الطلب.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 687 مشروع موزعين بين قطاع غزة والضفة الغربية وذلك لدراسة الطلب على الإقراض في هذه المشاريع، بالإضافة إلي دراسة العرض المقدم من مؤسسات الإقراض وبرامج الإقراض بالغ الصغر في قطاع غزة والضفة الغربية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن أغلب المشاريع المقامة ممولة ذاتياً، وأن الأوضاع السياسية الحالية أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية وأن الاعتقاد الموجود لدى أصحاب المشاريع أن الاقتراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناء على مصدر الاقتراض. كما قدمت الدراسة نتائج بعض الدراسات التي تؤكد رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر، وبينت الدراسة أن رغبة أغلب أصحاب المشاريع في الحصول على قروض من البنوك الإسلامية.

13. دراسة عاشور(2000)، بعنوان: اتجاهات جديدة في توفير الائتمان للنساء العاملات في تجارة الشنطة والبسطة عبر حدود قطاع غزة.

هدف الدراسة

- تحديد مصادر التمويل التي تستخدمها النساء صاحبات المشاريع.
- تحديد أهم العوائق التي تواجه النساء أثناء الحصول على القرض بالنسبة لمقترضات برنامج غزة للإقراض النسائي.
- تقييم سياسات الإقراض المتعلقة بالنساء العاملات بتجارة البسطة وتجارة الشنطة التابعات لبرنامج غزة للإقراض النسائي، ولإقتراح بعض التغييرات التي تساعد على بناء سياسات إقراض شاملة.

عينة الدراسة

كانت عينة الدراسة مكونة من 63 مقترضة من برنامج غزة للإقراض النسائي، يعملن في تجارة الشنطة والبسطة.

نتائج الدراسة

- وجدت الدراسة أن المقترضات راضيات عن سياسات الإقراض المتنوعة من المؤسسة باستثناء سياستين وهما: نوع عملة القرض وهي الدولار الأمريكي في حين أن معاملاتهم تتم بالشيكل والثاني حجم القرض فرغبت السيدات بزيادة حجم القرض.
- وكذلك وجدت الدراسة أن القروض الممنوحة من مؤسسات (الإقراض الرأسي) مفضلة من صاحبات المشاريع أكثر من الاقتراض من الأهل أو العائلة، ولا يفضلن الاقتراض من البنوك مطلقاً.

3. الدراسات الأجنبية

1. دراسة Planet Finance ومؤسسة أصالة (2007)، بعنوان: أثر القروض المقدمة من مؤسسة أصالة على حياة المقترضات وظروفهن المعيشية.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة الميدانية التي أجرتها مؤسسة أصالة ومؤسسة Planet Finance ، 2007 لمعرفة أثر القروض الممنوحة للمقترضات، على حياتهن والفهم الأكثر لهن، ومساعدة مؤسسات التمويل الأصغر، والفهم الأكثر لحاجات المقترضات، وتطوير منتجات جديدة لهن.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة مكونة من 381 مقترضة نشطة من قطاع غزة والضفة الغربية.

نتائج الدراسة

§ عبرت المقترضات عن رضاهن فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لمشاريعهن على حياتهن و حياة أسرهن حيث أشارت 89 % من المقترضات إلى أن معدل دخل أسرهن تحسن مع عملهن في المشاريع الجديدة، أو بعد تطوير مشاريعهن من خلال القروض التي حصلن عليها من المؤسسة، فيما أشارت 91 % منهن إلى أن ظروف حياتهن و الأحوال المعيشية لأسرهن تحسن بفعل المشروع.

§ عبرت المقترضات بسبة 75 % منهن لديهن القدرة على سداد الديون القديمة، كما لوحظ بان المشاركة لها تأثير ايجابي على توسيع المشروع بنسبة 88 %، في حين تجلب أموال بنسبة 86 %، كما أن المقترضات يشعرن برضا عال فيما يتعلق بتحقيقهن لدرجة عالية من الاستقلالية و زيادة قدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل، و الأسرة، و المشروع، و الشؤون المالية.

§ كما أشارت الدراسة إلى أن 85 % من المقترضات تربطهن علاقات ممتازة مع مرشحات الإقراض العاملات في المؤسسة، و 13 % منهن أشرن إلى أن علاقتهن بالعاملين كانت جيدة جداً، كما ترى 71 % من المقترضات أن الإجراءات المتبعة للحصول على القرض عملية سهلة جداً، فيما أعربت 21 % من المقترضات إلى أن عملية صرف القروض سهلة و سريعة.

§ طالبت المقترضات باعتماد قروض إضافية جديدة، كما ركزن على حاجتهن للخدمات الغير مالية المقدمة و المتمثلة في التدريب حول تطوير مشاريعهن، و تسويق منتجاتهن،

كما أعربوا عن رغبتهم في تجديد القروض للمقترضات اللواتي التزم من مسبقاً بتسديد دفعاتهن.

2. دراسة Planet Finance & Unrwa (2006)، بعنوان: أثر وفاعلية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة على حياة المقترضين.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة الميدانية التي أجرتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين و Planet Finance ، 2006، لمعرفة أثر وفاعلية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة، على حياة المقترضين و تحسين ظروفهم المعيشية.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 500 صاحب مشروع نشط، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، من قطاع غزة.

نتائج الدراسة

فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة بأن تأثير الخدمات المالية المقدمة من دائرة التنمية والتخطيط بوكالة الغوث الدولية على جمهور العملاء يتضح فيما يلي:

1. على مستوى المشروع

توجد علاقة طردية بين ربحية المشروع و فترة الالتحاق بالبرنامج، أما على مستوى الأسرة فالخدمات المالية المقدمة كان لها اثر ايجابي كبير و ملموس على مختلف نواحي حياة العملاء

2. على مستوى صاحب المشروع

فقد أتضح وجود علاقة طردية بين طول فترة الانتماء للبرنامج و الاستفادة من خدماته من جهة و درجة الاستقلالية و احترام أفراد الأسرة له من جهة أخرى، كما أن الدائرة تقدم قروضا متنوعة تلبي الحاجات المختلفة للفئات المستهدفة بشروط سهلة و ميسرة من حيث الضمانات، و فترات السداد، و الدفعات، كما تتميز بسرعة و سهولة إجراءات الحصول على القرض.

4. التعقيب على الدراسات السابقة

من واقع الدراسات السابقة التي تم عرضها نجد أن الكثير من الدراسات اهتمت بإبراز الدور الحيوي لموضوع التمويل متناهي الصغر في رفع مستوى أداء مختلف مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر، بما يحقق متطلبات واحتياجات العملاء بشكل أكثر تميزاً وإتقاناً، ونظراً لذلك فقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في الوقوف علي جوانب تتعلق بموضوع الدراسة، و في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وأيضاً في المنهجية المتبعة وبناء أداة الدراسة، كما تم

الإطلاع على بعض المراجع التي استندت إليها تلك الدراسات، بالإضافة إلى مناقشة ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات، كما ستساهم في تفسير النتائج التي سنتوصل إليها الدراسة الحالية مما يجعل النتائج البحثية مدعومة بنماذج واقعية مؤثرة. ونظراً لأهمية موضوع الدراسة واستكمالاً للدراسات السابقة، التي ركزت على استقصاء الطلب على التمويل الأصغر وسبل تطويره وانتشاره، وأيضاً كانت العديد من الدراسات السابقة تستهدف معرفة مدى رضا المقترضين أو المقترضات عن برامج ومؤسسات الإقراض وعن آليات الحصول على القروض، وهي ضمناً تحتوي على العوامل المؤثر في قرار منح الائتمان وهو صلب هذه الدراسة، أيضاً كانت بعض الدراسات السابقة تركز على دراسة أثر برامج ومؤسسات الإقراض على المشاريع الممولة وعلى حياة المقترضين وظروفهم المعيشية، إذاً هذه الدراسة تركز على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة و ذلك من وجهة نظر العاملين فيها وهذا له علاقة بجودة وحجم الإقراض المقدم من تلك المؤسسات والمتناهي الصغر، الأمر الذي لم يتم تناوله فيما سبق، بما يساهم في حل أحد المشكلات الائتمانية وهذا ما جعل الدراسة الحالية إضافة للدراسات السابقة و ليست تكرار فهي تعتبر مكملة للدراسات السابقة لأنها تغطي جوانب لم يتم إثراؤها حتى الآن.

كما تميزت الدراسة الحالية بقياس متغير جديد في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة وهو العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان كأحد المتغيرات المؤثرة في اتخاذ قرار الائتمان في تلك المؤسسات.

ثامناً: المصطلحات

1. المشاريع متناهية الصغر

تعرف الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر المشاريع متناهية الصغر هي أعمال ونشاطات مشاريع توظف عدداً قليلاً من العمال وتولد دخلاً محدداً لمالكها يوفر لهم الاحتياجات الاستهلاكية البسيطة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

2. مؤسسات التمويل الأصغر

هي المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر لمحدودي الدخل، لتشمل خدمات الإقراض والادخار والتأمين الأصغر (صفحة إلكترونية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009) وأصبح اصطلاح "مؤسسة تمويل أصغر" يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المهتمة بتقديم خدمات التمويل الأصغر ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والمؤسسات المالية غير البنكية وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية. وكل مؤسسات الإقراض

محظور عليها قبول ودائع ادخارية من عامة المواطنين، ولكن خدمة الادخار متاحة فقط لعملاء تلك المؤسسات بحسب قوانين سلطة النقد الفلسطينية (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

3. الاستدامة المالية

هي قدرة مؤسسة الإقراض الصغير على تغطية جميع تكاليفها من الفائدة والرسوم الأخرى المدفوعة من قبل العملاء مقابل حصولهم على خدمات التمويل الصغير، بما يمكنها من أن تتمتع بالاستدامة المالية بحيث تصبح جزءاً من النظام المالي وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل وتقديم خدماتها للفقراء بدلاً من الاعتماد على التمويل المحدود على شكل منح وقروض ميسرة من الجهات المانحة (صفحة إلكترونية، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2009).

4. تصنيفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمشاريع

يصنف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 المشاريع لغرض الأبحاث كما يلي:

- المشاريع المتناهية الصغر (Micro Enterprises) والتي يعمل بها أقل من خمسة عمال .
- المشاريع الصغيرة (Small Enterprises) و التي تستخدم من 5- 19 عاملاً.
- المشاريع المتوسطة (Medium) و التي يعمل فيها من 20-49 عاملاً.
- المشاريع الكبيرة (Large) و التي يعمل فيها 50 عاملاً فأكثر.

5. التمويل المتناهي الصغر

هو تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفضة من النساء والرجال أصحاب المشاريع الصغيرة، بحيث لا يشمل القروض فقط بل وأيضاً خدمة الادخار وخدمة التأمين للمستفيدين من برامج ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر فقط (Ledgerwood, 2006)

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: التمويل الأصغر

المبحث الثاني: التمويل الأصغر في فلسطين

المبحث الأول: التمويل الأصغر

- أولاً: مقدمة
- ثانياً: ماهية التمويل الأصغر
- ثالثاً: أهمية التمويل الأصغر
- رابعاً: مؤسسات التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية له

المبحث الأول: التمويل الأصغر

أولاً: المقدمة

يتناول هذا المبحث معرفة جذور التمويل المتناهي في الصغر، ثم إلقاء الضوء على المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي في الصغر، ثم ننتقل بعد ذلك للتعرف على ماهية الإقراض متناهي الصغر، والفرق بين الإقراض متناهي الصغر وبين التمويل متناهي الصغر، ومن هم عملاء مؤسسات التمويل الأصغر، ثم إظهار الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل الصغير، وأفضل الممارسات في تمويل المشروعات الصغيرة، ثم سنتناول خصائص المؤسسات الفعالة في تمويل المشروعات المتناهية في الصغر، وأخيراً تعريف الاستمرارية المالية والكفاية الذاتية التشغيلية والمالية لمؤسسات التمويل الأصغر.

ثانياً: ماهية التمويل الأصغر

1. مفهوم التمويل الأصغر

عرفت البوابة العربية للتمويل متناهي الصغر، التمويل الأصغر بأنه تقديم قروض صغرى لأسر محدودة الدخل، ولكنها قادرة على العمل، وذلك بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى. وقد اتسع هذا المفهوم مع مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات مثل التأمين والادخار، وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن صعب عليهم الانتقال من المؤسسات المالية الرسمية القائمة (صفحة إلكترونية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009). كما و يعتبر مصطلح التمويل بالغ الصغر Microfinance أو الإقراض بالغ الصغر Microcredit من المصطلحات التي أصبحت تواجه الباحثين في مجال التمويل أو في مجال التنمية، لما لهذا المجال من أهمية كبرى في مكافحة الفقر. فالتمويل بالغ الصغر أو الإقراض بالغ الصغر أصبح من أهم عناصر التنمية، وعلى أجندة سياسات الدعم لأغلب الجهات والدول المانحة كوسيلة لدعم الفقراء في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في دول العالم الثالث، بينما يؤكد العديد من الباحثين بأن الإقراض بالغ الصغر يعتبر من الأدوات القوية المستخدم

لقهر الفقر (Jain&Moore:2003,P1) (Hauge:1999,P1) (Simanowitz:2002,P3)

كما وعرفت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنايل) التمويل الأصغر على أنه تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض، وقد عرف قطاع التمويل الأصغر محلياً بأنه أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك؛ فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من

أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال سعيًا لتنميتهم وتطويرهم (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

2. بدايات فكرة التمويل الأصغر

تعتبر تجربة بنك جرامين الذي قام بتأسيسه عالم الاقتصاد البنغلادشي محمد يونس، هي البداية للإقراض متناهي الصغر حيث بلغ عدد المستفيدين منه نهاية عام 2002 حوالي 2.4 مليون مستفيد في بنجلاديش، معظمهم من النساء (Armendáriz, Morduch, 2007, p.26). ويعد بنك جرامين أول مؤسسة بنكية تمنح قروضاً بضمانات معقولة على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية. أما الآن فيوجد على الساحة أكثر من عشرة آلاف منظمة تتعامل في الإقراض متناهي الصغر كوسيلة للحد من الفقر، (Ford Foundation, 2006). ويتضح الفرق بين أسلوب عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك التجارية في كون الأخيرة تركز على قوة الضمانات عند منحها للائتمان، الأمر الذي يعتبر استبعاداً لفئة الفقراء من المشاركة في النشاط الاقتصادي لعدم امتلاكهم أية أصول تصلح لأن تكون ضماناً لما يحصلون عليه من قروض، بالإضافة إلى افتقارهم لحيازة بعض الأموال التي قد تمثل نواة لهم للبدء في أي مشروع صغير (يونس، 2007: ص 162).

3. الفرق بين الإقراض متناهي الصغر والتمويل الأصغر

إن الإقراض متناهي الصغر هو قرض صغير يمنح للتعامل بواسطة مؤسسة إقراض صغير وغالباً على المقترض أن يقدم نوعاً من الضمانات، والإجراء الشائع هو استخدام الشيكات الآجلة، أو نوع من أنواع السندات الإذنية يطلق عليه اسم (سند دين منظم)، أو الضامن الشخصي، أو شكل من الإيداعات المباشرة لراتب المقترض في حساب مصرفي لمؤسسة الإقراض الصغير، (Khaled & Others, 2006). ويمكن منح هذا القرض إلى فرد أو بواسطة الإقراض الجماعي حيث يسمح الإقراض الجماعي لمجموعة من الأفراد، عادة ما بين 3 إلى 10، الحصول على قرض من خلال برنامج جماعي. ويكون الدافع الأساسي للتسديد في مثل هذه الحالة هو ضغط الزملاء. فإذا أخفق احد أفراد المجموعة في الوفاء، على الأفراد الآخرين تسديد الدين. أما الإقراض الفردي فيركز على عميل واحد دون تشكيل لمجموعات (Armendáriz, Morduch, 2007, p.85).

واستخدام مصطلح الإقراض متناهي الصغر أو التمويل متناهي الصغر يعود لأسباب تاريخية تحديداً، حيث كان من الخطأ عدم وضوح الاستخدام الصحيح للمصطلح، لذلك من الضروري أن

يتم التمييز بينهما منذ البداية، فالإقراض متناهي الصغر يتضمن منح خدمات الإقراض فقط إلى أصحاب المشاريع محدودي الدخل (Ledgerwood,2006,p.1)، بينما يتضمن التمويل متناهي الصغر خليطاً من الخدمات المالية مثل الإقراض والادخار والتأمين، والخدمات غير المالية مثل التدريب وتقديم الاستشارات المالية، لذلك يعتبر الإقراض متناهي الصغر جزءاً من قطاع التمويل متناهي الصغر، ومن ناحية أخرى أثبتت الأدلة على أن التوفير للفقراء هو في نفس درجة أهمية الاقتراض، كما ويصنف تدريب العملاء الذي تقدمه بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر على أنه خدمة غير مالية ويعتبر احد الأدوات واسعة النطاق لتطوير المشاريع متناهي الصغر ويوضح الجدول التالي ماذا يشمل التمويل متناهي الصغر.

جدول رقم (2-1)

تطوير المشاريع متناهي الصغر، التمويل والإقراض متناهي الصغر

تطوير التمويل متناهي الصغر	
الخدمات غير المالية	التمويل متناهي الصغر
• التدريب	• الإقراض متناهي الصغر
• الاستشارات	• الادخار متناهي الصغر
	• التأمين متناهي الصغر

المصدر: (إلياء، 2006).

يحتاج الفقراء إلى مجموعة مختلفة من الخدمات المالية مثل الاقتراض والادخار والتأمين ليصبحوا قادرين على بدء أو تطوير أعمالهم، وذلك لمواجهة الظروف الصعبة مثل الحروب أو وفاة احد أفراد العائلة، فان توسيع مفهوم التمويل متناهي الصغر يأتي نتيجة للاعتراف بهذه الحاجات الأساسية. إن الاستخدام الحالي للتعبير "الإقراض متناهي الصغر" والتعبير "التمويل متناهي الصغر" يجب التفريق بينهما من أجل الفهم الصحيح لدور كل منهما في هذا المجال .

إذن فإن مصدر الإرباك كان تاريخي ويعود إلى أواخر التسعينات عندما أدخل تعبير التمويل متناهي الصغر كامتداد للإقراض متناهي الصغر بمعنى أن إدخال تعبير التمويل متناهي الصغر جاء بعد نجاح إدخال خدمات حديثة للتمويل متناهي الصغر بواسطة عدد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر حول العالم، والاعتراف بهذه الصناعة بشكل رسمي في عام 1997 خلال المؤتمر الأول للإقراض متناهي الصغر والذي حضره 2900 ممثل عن 137 دولة تمثل بذلك حوالي 1500 مؤسسة والذي التأم في واشنطن، ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز يتحول من الفكرة الاجتماعية التي اعتبرت منح القروض على أنه الأهم، إلى الحاجة إلى الاستمرار المالي عن طريق منح مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والوصول إلى عدد أكبر من

الأفراد، إن "الجيل الأول" من المؤسسات، والتي غالباً ما كانت مؤسسات غير حكومية، قدم القروض فقط خلال ثلاثين عاماً منذ السبعينات (Counts,2008,p21).

4. من هم عملاء التمويل الأصغر

إن عملاء التمويل متناهي الصغر هم "الفقراء النشيطين اقتصادياً" أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمية مثل البنوك (Otero& Rhyne,2006) ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصاً اقتصادية ومهارات أعمال بحيث لا يجوز استخدام الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة فقط ولهذا السبب يعتبر الفقير المعدم الغير قادر على البدء بمشروع إنتاجي مدر للدخل خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر لذلك يجب استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى تعمل على تهيئة أوضاعه المعيشية وتحسين ظروف سكنه ليكون جاهزاً للحصول على قرض من مؤسسات التمويل الأصغر يستطيع من خلاله أن يكون منتجاً ونشط اقتصادياً.

تركز معظم مؤسسات التمويل الأصغر على النساء وتتيح لهن خدمات التوفير والإقراض الجماعي ولكن يجب أن تكون مؤسسات التمويل الصغير متيقظة لما تقدمه من خدمات ومدى ملائمتها للبيئة التي تعمل فيها، فالذي نجح في بيئة ريفية في جنوب شرق آسيا قد يؤدي إلى نتائج ضعيفة في بيئة مدنية في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا (Marilyn,2003,p7)، ولكن لماذا كانت هذه الفئة المستهدفة وما زالت تحصل على خدمات سيئة؟ إن الإجابة بأن الفقراء لا يعتبرون عملاء مناسبين لمثل هذه الخدمات قد ثبت خطأها. فهم بحاجة إلى القروض من أجل بدء وتشغيل مشاريعهم، خدمات التوفير ضرورية لتجنب الأشكال الخطرة الأخرى لتخزين أموالهم والى التأمين لحمايتهم من المخاطر التي قد تحدث لهم.

ثالثاً: أهمية التمويل الأصغر

1. الفقراء والتمويل الأصغر

التمويل الأصغر هو عبارة عن مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء فيمكنهن من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي المرجو (Prokopenko, Holden,2001.p30)

ولاشك في أن للفقر عدة وجوه، ولكن التمويل الأصغر يلعب دوراً هاماً للتخفيف الكبير من هذه الوجوه، حيث أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضاً على زيادة دخل أسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم. وكذلك يتولد لدى المرأة المتعاملة مع مؤسسات

التمويل الأصغر ثقة بالنفس والقدرة على التفاعل مع المجتمع بعد أن كانت في السابق محرومة من هذه الصفات، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، ديسمبر 2009) وبينت كثير من البحوث مدى تأثير الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة. فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل (صفحة إلكترونية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009).

وتكمن أهمية قطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر في أنه:

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم؛ وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، إبريل 2009)
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضاً على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي، ((Planet Finance & Unrwa, 2006).
- التخفيف من تأثير الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل، (Chen & Snodarass, 1999).

2. أثر التمويل الأصغر

كما بينته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

هناك أثر كبير للتمويل الصغير ومتناهي الصغر على جميع المستويات: مستوى الأسرة؛ المستوى الفردي؛ ومستوى المشروع (CGAP, 2003)، وتتمثل هذه الآثار كالاتي:

أ- أثر التمويل الأصغر على مستوى الأسرة

- § يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة؛ لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل، أو يحدث نمواً للمشروع.
- § إن توفير الخدمات المالية يُمكن الزبائن/العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض، أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان، أو شراء حيوانات و سلع استهلاكية. ويمكن للزبائن/العملاء أيضاً استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم.
- § إن الفقراء دائماً معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل، (الناقاة، 2004).

ب- أثر التمويل الأصغر على المستوى الفردي

- § بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل، والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشئون المجتمع، ويصاحب التمكين الاقتصادي نمواً في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة.
- § يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غيرهم من الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول، (عاشور، 1999).

ج- أثر التمويل الأصغر على مستوى المشروع

- § ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائماً كما هو متوقع، حيث إن القروض تعتبر من المنقولات (أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساوٍ في القيم) وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى.
- § خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادةً ما يكون ضئيلاً، وبالرغم من ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات سنجد أن العميل من داخل الأسرة عادةً ما يخلق فرص عمل لغيره، (Planet Finance , 2007 ومؤسسة أصالة)

رابعاً: مؤسسات التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية له

1. المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بوضع مبادئ أساسية للتمويل متناهي الصغر وهذه المبادئ مقبولة قبولاً عاماً وتمثل مرجعية للقطاع. ويشير المهنيون والعاملون في مجال

التمويل متناهي الصغر إلى هذه المبادئ على أنها "أفضل أساليب التمويل متناهي الصغر". وفيما يلي نص الوثيقة (CGAP, world bank, 2004).

أ. يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط :

وهذا يعني أن الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة بأرباح معقولة مثل الادخار والتأمين.

ب. التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر :

الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية. كما أن التمويل بالغ الصغر يجعل من الممكن للأسر الفقيرة الانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل، والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم المعيشية وصحة وتعليم أطفالهم.

ج. التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء :

يشكل الفقراء الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية. إلا أن العدد الأكبر من الفقراء ما زالوا لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية الأساسية، وفي بلدان كثيرة مازال ينظر للتمويل بالغ الصغر على أنه قطاع هامشي، ولكن بصورة رئيسية يعتبر قطاع التمويل متناهي الصغر مصدر اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق إمكانات التمويل بالغ الصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من القطاع المالي.

د. الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء :

الاستمرارية المالية هي قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهذا ضروري لاستمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء، ومن متطلبات الاستمرارية المالية، تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات الفقراء المتعاملين مع مؤسسات التمويل الأصغر والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من الحصول على الخدمات المالية.

هـ. التمويل بالغ الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة :

بناء الأنظمة المالية من أجل الفقراء يعني إنشاء مؤسسات تمويل صغير محلية سليمة يمكنها تقديم خدمات مالية دائمة للفقراء وينبغي على هذه المؤسسات أن تكون قادرة على تقديم الائتمان ومجموعة من الخدمات المالية، وبذلك سيقال الاعتماد على التمويل من الجهات

المانحة والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية التي تمولها الحكومات، عند نضوج مؤسسات تمويل متناهي الصغر محلياً.

و. التمويل بالغ الصغر ليس دائماً هو الحل:

التمويل بالغ الصغر لا يناسب كل شخص، وذلك لأن الفقير المعدم والجائع الذي ليس له دخل أو سبل للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى من المساندة وتهيئته قبل أن يتمكن من الاستفادة من أية قروض، وفي حالات كثيرة تعتبر المنح الصغيرة وتحسينات البنية الأساسية والعمالة عامل مقلل للفقير بشكل أفضل.

ز. أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر بقدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية :

يجب أن توازن مؤسسات التمويل الأصغر بين تغطية تكاليفها والاستمرارية المالية من جهة، وبين قدرة المستفيدين من القروض الصغرى على دفع قيمة الأرباح على القروض التي يحصلون عليها من جهة أخرى، وعندما تضع الحكومات لوائح تحدد أسعار الفائدة أو الأرباح على القروض، تضعها عادة عند مستويات منخفضة للغاية لتسمح بالائتمان بالغ الصغر بالاستمرار في تقديم الخدمات المالية للفقراء، وفي نفس الوقت يجب أن لا تمرر مؤسسات تقديم القروض بالغة الصغر طرق أخرى للحصول على أرباح أخرى على شكل رسوم أخرى مثل رسوم الطلبات أعلى بكثير مما يجب.

ح. دور الحكومة هو التسهيل، وليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية :

تسهم حكومات البلدان بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، فمن أجل التمويل بالغ الصغر على الحكومات أن تحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب الارتفاع في أسعار الفائدة وأن تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق برامج إقراض مدعومة عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار، ويمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين البنية التحتية، وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المستقلة والقوية.

ط. الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملاً، وليس منافساً لرأس المال من القطاع

الخاص :

يجب أن تستخدم الجهات المانحة المنح والقروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر بشكل مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل الأصغر، وتطوير البنية الأساسية

المساعدة لها (مثل هيئات تقدير الجدارة المالية ومكاتب تقدير الأهلية الائتمانية وقدرات التدقيق... الخ) ومساعدة الخدمات والمنتجات في مرحلة التجريب، وفي بعض الحالات قد يكون الدعم المالي طويل الأجل مطلوباً للوصول إلى المناطق قليلة السكان أو الذين يصعب الوصول إليهم، ويجب أن تسعى الجهات المانحة إلى دمج مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدماتها للفقراء، في النظام المالي المحلي، ويجب أن يكون هناك خطة معقولة لكل مؤسسة تمويل أصغر تصل في النهاية إلى عدم الحاجة إلى الحصول على المنح والقروض من الجهات المانحة.

ي. نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات:

يعتبر التمويل متناهي الصغر مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، بدءاً من المدراء ثم الموظفين ثم أنظمة المعلومات المستخدمة في مؤسسة التمويل الأصغر، ويجب أن يركز الجميع سواء كانوا جهات حكومية أو الجهات المانحة على بناء القدرات.

ك. أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين:

تعتبر المعلومات الدقيقة والواضحة والخاصة بأداء مؤسسات التمويل متناهي الصغر أمراً بالغ الأهمية، ويتضمن ذلك كلاً من المعلومات المالية مثل (نسبة الفوائد وتسديد القروض واسترداد التكاليف) والمعلومات الاجتماعية مثل (عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم) حيث يحتاج هذه المعلومات كل من الجهات المانحة والمستثمرون والجهات المنظمة لعمل مؤسسات التمويل الأصغر وذلك للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

2. مؤسسات التمويل الأصغر

أ) تعريف مؤسسات التمويل الأصغر

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة (صفحة إلكترونية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009) وأصبح اصطلاح "مؤسسة تمويل أصغر" يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المهمة بتقديم خدمات التمويل الأصغر ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والمؤسسات المالية غير البنكية وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية. وكل مؤسسات الإقراض محظور عليها قبول ودائع ادخارية من عامة المواطنين، بحسب قوانين سلطة النقد الفلسطينية (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009). وهذا النوع من المنظمات غير الحكومية (التي تقدر بعدة مئات) قد ساعدت

صناعة التمويل الأصغر على النمو والاطراد حول العالم. فغالبيتها يمثل ما يطلق عليه "منظمات أفضل الممارسات" best practice organizations أي التي تستخدم أحدث أساليب الإقراض للتواصل الفعال مع أفقر طبقات المجتمع.

ب) مؤسسات التمويل الأصغر ونسبة الربح على القروض

إن توفير خدمات مالية للفقراء والمحتاجين أمر مكلف للغاية، حيث أن قرصاً قيمته 100 دولار مثلاً يستلزم نفس المجهود الإداري والمالي الذي يستلزمه قرص قيمته 2000 دولار، حيث يحتاج الأمر إلى زيارة ميدانية لطالبي القروض سواء كان في مقر عملهم أو مكان سكنهم، ثم تكرار هذه الزيارة للتحقق من القدرة على السداد فيما بعد، وبذلك يتكلف القرص الواحد 25 دولاراً، وهو مبلغ قد يبدو قليلاً إلا أنه قد يمثل 25% من قيمة القرص الصغير مما يدفع بالمؤسسة التمويلية إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع تكاليف إدارة القرص عندما تقوم بتحديد نسب الأرباح على القروض (صفحة إلكترونية، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2010).

وأحياناً تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بدعم القرص بحيث يتسنى للفقراء الحصول عليه بسهولة، وكثيراً من المؤسسات يقوم بذلك فعلاً، وقد يستمر هذا الدعم لمدة طويلة. ولكن من الخطأ الاعتماد على الدعم باستمرار لأن مؤسسة التمويل الأصغر تصبح بذلك عرضة للتوقف إذا حدث خفض في موازنتها، كما أن فرصة المؤسسة في النمو والتوسع تصبح ضئيلة. وباختصار يستحيل عليها أن تحقق الاستمرارية أو الاستدامة المرجوة وخصوصاً إذا اتضح أن برامج تمويل أخرى تقدم خدماتها باستمرار بالرغم من أرباحها المرتفعة، فتكون بالتالي أكثر نفعاً لأعداد أكبر من العملاء (صفحة إلكترونية، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، 2009).

3. مؤسسات التمويل الأصغر ومقرضي الأموال

يعتبر مقرضو الأموال المنافسون المباشرون لمؤسسات التمويل متناهي الصغر. الأفراد الفقراء، المستبعدون من النظام المالي الرسمي، قد يذهبوا إلى هذا البديل كمصدر غير رسمي من مصادر الأموال في معظم الأحيان. أن الأرباح التي يفرضها مقرضو الأموال غالباً ما تفوق وبشكل كبير تلك التي تفرضها مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وكثيراً ما يواجه المقترضون سلوكاً غير قانوني. إلا أنه من الضروري فهم سبب تقييم الفقراء لخدماتهم والتعلم من تلك الصفات. تشمل تلك الصفات بساطة الإجراءات، صرف الأموال في الوقت المناسب والمرونة العالية عند طلب الضمانات. فان ابتكار التمويل متناهي الصغر كان خليطاً من هذه الصفات على شكل مؤسسات مالية رسمية، (إليا، 2006 ص 11).

4. العقبات والصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل الصغير

توصل الباحثين إلى عدد من العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر وهي كالتالي (Matthäus & Maier, p31)

أولاً: عقبات في العملاء:

1. يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل.
2. العملاء الفقراء قد يكونوا غير قادرين على سداد القروض.
3. يميل بعض الفقراء من فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

ثانياً: عقبات في مؤسسات التمويل:

1. الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء.
2. الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة.
3. الافتقار للأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء
4. عدم التنوع في المنتجات المقدمة للعملاء
5. الاعتماد على ضمانات معينة وعدم تنوعها للتسهيل على العملاء

ثالثاً: عقبات في المشروع الصغير:

1. دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع.
 2. فكرة المشروع الصغير معقدة فنياً وتسويقياً وإدارياً بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.
- وقد قام عدد من الباحثين الفلسطينيين بدراسة المشاكل التي تواجه مؤسسات الإقراض بالغ الصغر في فلسطين والتوصل للنتائج التالية (عاشور، 2003)

1. ارتفاع الفائدة المصرفية المحصلة من المقترضين لدى بعض مؤسسات الإقراض بالغ الصغر، والتي تمثل أحياناً ضعفين، وثلاثة أضعاف، و أربعة أضعاف سعر الفائدة لدى المصارف.
2. عدم الاستعانة بخطط قومية لتوجيه الإقراض حيث تحتاج التنمية.
3. الشعور لدى بعض المقترضين بأن مصدر قروضهم هبات ودعم وبالتالي لا يتم سداد أصل هذا القرض وأرباحه.
4. اختلاف العملة المقدم بها القرض عن عملة التداول في الأسواق الفلسطينية فالقرض يقدم بالدينار أو الدولار، ويتم التعامل بين المقرضين والتجار بالشيكل الإسرائيلي.
5. عدم تبعية مؤسسات الإقراض الصغير وبرامجه إلى جهة مركزية واحدة، وعدم الطلب إليها بتقديم بيانات منتظمة يفقد الكثير من المعرفة عنها، أغلب مؤسسات الإقراض تم ترخيصها كشرركات غير ربحية، أو تعمل ضمن مؤسسات دولية، ولا تتبع هذه المؤسسات سلطة النقد ولا تدخل ضمن النظام المصرفي الفلسطيني.

6. عدم وجود مركزية معلومات عن المقترضين.
7. ازدياد عدد المؤسسات والبرامج واستهدافهم نفس الفئة أو نفس الفئات من المجتمع قد يخلق منافسة بين هذه المؤسسات والبرامج لا تحمد عقباها، فمثلاً يوجد في قطاع غزة ثلاث مؤسسات تعمل على برنامج الإقراض بضمان المجموعة الموجه للسيدات.
8. ارتفاع المصاريف التي تتكبدها هذه المؤسسات والبرامج، مما يؤدي إلي صعوبة تحقيق نقطة التعادل التشغيلية، وبالتالي فقدان القدرة على الاعتماد على الذات في مصادر التمويل.
5. أفضل الممارسات في مؤسسات التمويل الأصغر.

لكل مؤسسة تمويل ممارستها الخاصة بها، وذلك بالشكل الذي يتناسب مع ظروف الدولة وطبيعة المشروعات الصغيرة، وطبيعة المقترضين، والبيئة المحيطة بكل ذلك، وبالرغم من ذلك فقد تعلمت مؤسسات التمويل في تعاملها مع المشروعات المتناهية في الصغر، وفي تعاملها مع الفقراء، ومنظمات الخدمة الاجتماعية الكثير من الدروس العامة القابلة للتطبيق على كل مؤسسات التمويل، وفي كل البلدان، وتحت كل الظروف، (صفحة إلكترونية، المؤسسة العالمية للتنمية الاقتصادية مبرة، 2009).

وفيما يلي عرض أهم الممارسات التي تقوم بها مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر وذلك بصدد الإقراض، والذي يحقق الاستدامة، أي يحقق بقاء مؤسسات التمويل في سوق تمويل القروض الصغيرة، والذي يعني أن القروض يتم سدادها مع أرباحها وتكاليفها الإدارية، مع تحقيق رضا العملاء الصغار كما وعرفت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنايل التمويل الأصغر على أنه تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض (صفحة إلكترونية، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنايل، 2009)

6. أفضل ممارسات الإقراض المتناهي في الصغر

أوصت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بضرورة توفير خدمات مالية تناسب المشروعات الصغيرة، (CGAP, 2003) وهي كالتالي:

- § تقديم قروضا صغيرة جدا.
- § أن تكون القروض قصيرة الأجل.
- § زيادة حجم القروض بالتدرج.
- § عدم وضع قيود كثيرة على استخدام القرض.
- § يجب أن تكون صديقا للعميل ومساعدته في أي استشارات يحتاجها.
- § معاملة العميل باحترام.

ويعتبر خفض تكاليف القروض من أفضل الممارسات وذلك عن طريق،(العاجز، 2008).

§ استخدام أنظمة موحدة وثابتة.

§ استخدام أدوات تنسيق عالية بين عمليات المؤسسة.

§ توظيف عاملين من المجتمع المحلي.

§ أن تكون الموافقة على القروض لامركزية.

ومن توصيات الدراسة التي قامت بها الأنروا ومؤسسة بلانت فايننس هي تحفيز العملاء على سداد القروض،(Planet Finance & Unrwa , 2006).

§ عدم مطالبتهم بتقديم ضمانات وكفالات رسمية، ولكن أن تكون معقولة.

§ استخدام القروض الجماعية ذات التأثير على الأفراد للسداد.

§ استخدام شخصيات هامة لدى الفرد كنوع من التأثير للسداد.

§ استخدام حوافز في حالات السداد السريع.

§ يجب أن تكون ذو شخصية محبوبة ولكن شخصية جادة بخصوص السداد.

ومن نتائج بعض الدراسات الاهتمام بنسبة الأرباح على القروض،(خالد وآخرون، 2006).

§ تحديد نسبة ربح على القرض (عادة أعلى من السعر السائد بسبب الخدمات المصاحبة للقرض)

§ تحديد رسوم أو تكلفة إدارية بسبب ارتفاع تكلفة الإدارة.

§ تشجيع المقترضين على السداد.

§ العمل بمنطق القطاع الخاص حتى تبقى بالسوق.

7. خصائص مؤسسات التمويل الفعالة:

استفادت مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر من تفاعلها مع البنوك التجارية التقليدية، ومع الفقراء المقترضين، ومع المنظمات الحكومية، والمنظمات المانحة للأموال، وبناء على ذلك أمكن التوصل إلى مجموعة من الخصائص الثابتة والمستقرة لتلك المؤسسات المالية الأكثر فعالية والعرض التالي يبين أهم خصائص مؤسسات التمويل الفعالة:

1. **السرعة في تقديم القرض:** لا يقدر الفقراء على الانتظار كثيراً، فالحاجة إلى المال

ملحة، وقبل أن تفتر همة المقترض، على مؤسسة التمويل الفعالة أن تقدم القرض خلال عدة أيام.

2. **ضمانات أو كفالات بسيطة:** لا يقدر المقترضون الفقراء على تقديم ضمانات مالية،

وعلى مؤسسة التمويل الأصغر أن تكتفي بسمعة الشخص في المجتمع المحلي، أو بعض الضمانات الشخصية والجماعية المعقولة.

3. **الإجراءات البسيطة:** لا يفهم المقترض الصغير لغة النماذج والسجلات والإجراءات والروتين وربما يهرب من ذلك، وعلى مؤسسة التمويل أن تكتفي بأبسط الإجراءات، مثل نموذج واحد يقوم بتعبئته موظف المؤسسة.
4. **فهم الاقتصاد المحلي:** لكل اقتصاد محلي ظروفه الخاصة به وخاماته ومنتجاته المناسبة له، وعلى مؤسسة التمويل أن تفهم ذلك وأن تقترب من طبيعة الأنشطة الاقتصادية المحلية، حتى تستطيع أن تقدم خدمات مالية مناسبة، (عارف، 2009).
5. **التعامل اليومي مع العميل:** على موظفي مؤسسة التمويل زيارة المقترضين في أماكن عملهم، وعقد لقاءات دورية معهم، حتى خارج ساعات الدوام والعمل، وذلك لتقديم المساعدة والنصيحة للمقترضين وحثهم على السداد.
6. **التركيز على النساء:** إقراض النساء يضمن سداد القرض، كما يضمن أن المرأة ستقوم بإنفاق عوائد المشروع على تحسين الأوضاع الأسرية في المأكل والصحة والتعليم (Kevane, & Wydick, 2001).
7. **القروض قصيرة الأجل ومتدرجة:** وذلك لإعطاء الحماس للمقترض بأن يسدد بسرعة أو على دفعات (أسبوعية مثلاً) وإذا تبين قدرة المقترض على السداد فيمكن منحه قروضا أخرى أكبر في القيمة.
8. **الاعتماد على شبكة الأصدقاء والأقارب:** وجود مجموعة متجانسة يقترضون سوياً يمكنها أن تؤدي إلى نجاح وترويج المشروعات الفردية لكل شخص في المجموعة، كما أنها تؤدي إلى الالتزام في سداد القرض (عاشور، الصفدي، 2006).
9. **رسوم أعلى من السوق:** بسبب وجود فروع محلية كثيرة، وخدمات تمويلية واستشارية متنوعة، وعمليات تشغيلية وتنسيقية كبيرة فمن الضروري فرض رسوم أعلى (1) تغطي كل من الفائدة على رأس المال، (2) وتكاليف الإدارة والتشغيل من أجل ضمان الاستمرارية، ولحسن الحظ فالمقترض يهتم أساساً بسرعة الحصول على القرض وليس بالرسوم العالية. (الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر، 2003)
10. **استخدام الحواجز والغرامات في السداد:** لفرض مزيد من الجدية يجب فرض غرامات على التأخير في السداد، ومنح حوافز للجادين في السداد مثل تقديم قروض أكبر وخدمات أكثر
11. **تقديم حوافز للموظفين:** تساعد هذه الحوافز على قيام الموظفين بتقديم جهود إضافية، وخدمة العملاء باحترام، وتقديم المشورة، والمعونة المالية، ومتابعة عملية السداد.

12. **التعاون مع البنوك التجارية:** إن مشاركة البنوك التجارية تضمن استدامة التمويل، وتضمن تكبير المشروعات الصغيرة (أو تجميعها)، ويضفي جانب الرسمية على القطاع غير الرسمي، (صفحة إلكترونية، المؤسسة العالمية للتنمية الاقتصادية مبرة، 2009).

8. الاستثمارية المالية لمؤسسات التمويل الأصغر

تعد الاستدامة المالية حجر الزاوية للتمويل الأصغر الفعال، ويقصد بالاستدامة المالية قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها من خلال الفائدة والرسوم الأخرى المدفوعة من قبل الزبائن/العملاء. حيث يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر التي تتمتع بالاستدامة المالية أن تصبح جزءاً من النظام المالي، وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل حتى بعد توقف المنح والقروض الميسرة، لأن الجهات المانحة ليس لديها الأموال الكافية لتلبية الطلب العالمي على التمويل الأصغر. وعندما تحقق مؤسسة التمويل الأصغر الاستدامة فإنه يمكنها الاعتماد على مصادر التمويل التجاري لتمويل توسعها في تقديم خدماتها للفقراء بدلاً من الاعتماد على التمويل المحدود للجهات المانحة. وقد أثبتت التجربة أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون مستداماً حتى مع الزبائن/العملاء الفقراء، (CGAP, 2003).

فإن الاستثمارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل متناهي الصغر على مستوى واسع بشكل يؤثر بشكل كبير على تخفيض الفقر. وقد تم تطوير مجموعة النسب لتحليل استمرارية مؤسسات التمويل متناهي الصغر. وإن هذه النسب مقبولة قبولاً عاماً وتساعد على المقارنة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر حول العالم. وإن من أهم هذه النسب نسبة الكفاية الذاتية التشغيلية ونسبة الكفاية الذاتية المالية.

معظم، إن لم يكن كل، مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقبض التبرعات، القروض الميسرة وخدمات بأسعار أقل من مثيلاتها في الأسواق أو أي شكل آخر من الدعم. وتعتبر نسبة الكفاية الذاتية المالية مؤشراً لحظي عن التمويل متناهي الصغر الذي تحلل الكفاية الذاتية المالية لمؤسسة التمويل بعد كل التسويات اللازمة لمعالجة كافة المصادر على أساس أسعار السوق. إن الوصول إلى مصادر التمويل التجارية يعتبر الخطوة المنطقية التالية. وإن النجاح غير العادي لكثير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر حول العالم رفع الطلب والحاجة إلى رأس المال ولهذا السبب هناك جدل كبير حول ما إذا كان على مؤسسات التمويل متناهي الصغر الحصول على التمويل التجاري وإتباع قواعد الربح. (Littlefield, and Rosenberg, 2004).

9. برامج الكمبيوتر المستخدمة في مؤسسات التمويل الأصغر

مهم جداً وجود برنامج كمبيوتر في مؤسسة الإقراض وذلك لما له من أهمية بارزة في ترتيب وتنظيم العمل وحفظ المعلومات الهامة عليه والرجوع إليها بسهولة، لذلك برنامج الكمبيوتر المستخدم في مؤسسة التمويل الأصغر، يجب أن يكون قادراً على إعطاء معلومات وتفصيلات مالية دقيقة بخصوص الأداء، وأن يحتوي على كافة المميزات في سرعة الإدخال والتخزين، وسرعة الوصول لأي معلومة آنية وحديثة، عن كل قرض، مثل الدفعات المستحقة، والدفعات المتأخرة، والرصيد الحالي لكل مقترض، الخ.

وعادة يفضل اللجوء لمبرمجي الكمبيوتر للحصول على برنامج قادر على تلبية الاحتياجات السابقة، وأن يكون ملائم لحجم برنامج الإقراض، بالإضافة للشيء الأهم أن يكون هذا البرنامج قابل للتطوير في أي لحظة في حال حدوث أي مستجدات في برنامج الإقراض في المؤسسات العاملة في مجال الإقراض، (Khan,2008).

المبحث الثاني: التمويل الأصغر في فلسطين

أولاً: المقدمة

ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين

ثالثاً: الجهات المانحة لقطاع التمويل الأصغر

رابعاً: آليات تقديم القروض في فلسطين

خامساً: أثر الأزمات المختلفة على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة

سادساً: حقائق هامة في مؤشرات التمويل الأصغر في فلسطين

- جدول حجم السوق ومعدلات الانتشار
- جدول النسب الرئيسية لجودة المحفظة المالية.
- جدول نسب الكفاءة والإنتاجية
- جدول معدلات الاستدامة المالية

المبحث الثاني: التمويل الأصغر في فلسطين

بدايات التمويل الأصغر في فلسطين

أولاً: المقدمة

تمثل البيئة لعمليات التمويل الأصغر في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة تحدياً كبيراً، فمنذ عام 1948م ونتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية؛ عانى وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من صعوبات عميقة وتدهور في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونتج عنها ظروف ونوعية حياة أسوأ، فقد قدر عدد السكان في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام 2008 بحوالي 3.88 مليون نسمة، منهم 2.42 مليون في الضفة الغربية وحوالي 1.46 مليون في قطاع غزة، كما وارتفعت معدلات البطالة لأعلى من 30 في المائة، كل ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تعطيل عجلة الاقتصاد الفلسطيني ونهب موارده الطبيعية وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

أما بالنسبة للتمويل المقدم من الجهات المانحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تحول من قطاع التنمية إلى المساعدات الطارئة منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى الآن، وتوجز وثيقة البنك الدولي التي تم إعلانها في كانون الأول عام 2004 بعنوان: "الركود أم الانتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني" أربعة سيناريوهات لمساهمات الجهات المانحة خلال الفترة 2005-2008 بمبالغ تتراوح بين 3.4 مليار دولار أمريكي و 5.3 مليار دولار أمريكي، ولكن وكما أوضحت تلك الوثيقة، فإن مساعدات الجهات المانحة لا يمكنها إلا أن تحقق القليل في ظل الافتقار إلى بيئة إيجابية للسياسات العامة، فضلاً عن عدم تحسن الأوضاع السياسية، (البنك الدولي، 2004)

كما وتشير الإحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن 95% من الأعمال تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر، (الشبكة الفلسطينية للإقراض، 2003)، كما وأن هذه المشاريع تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، فبناء صناعة تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل اللازم لها، سيسخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الآلاف منها للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستمر.

وتشير أحر الإحصائيات إلى أن برامج التمويل الأصغر استطاعت الوصول إلى 34,000 مقترض من مجموع 200,000 مقترض محتمل في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يعني أن نسبة الاختراق تعادل حوالي 17 %، (الشبكة الفلسطينية للإقراض، 2009).

ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين

يشمل قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني ثلاثة عشر مؤسسة تعمل بأوضاع قانونية متعددة وهي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2-2)

مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أعضاء شراكة

1.	المؤسسة الأمريكية لمساعدة لاجئي الشرق الأدنى - أنيرا
2.	المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية - فاتن
3.	الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال - أصالة
4.	إتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية - بارك
5.	وكالة غوت وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأنروا - دائرة التمويل الصغير
6.	المركز العربي للتطوير الزراعي - أكاد
7.	مؤسسة الإسكان التعاوني - ريادة
8.	صندوق التنمية الفلسطيني
9.	جمعية الشبان المسيحية
10.	الإغاثة الإسلامية، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة جدا
11.	شركة ريف لخدمات التمويل الصغير
12.	برنامج غزة للإقراض النسائي - جمعية الثقافة والفكر الحر
13.	مؤسسة كاريتاس القدس

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير و متناهي الصغر، تقرير مؤشرات الأداء المالي، 2009.

ولكن بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الأخيرة فقد توقفت ثلاثة مؤسسات عن العمل في قطاع غزة وهي: مؤسسة كاريتاس القدس ومؤسسة أنيرة جمعية الشبان المسيحية وبقيت المؤسسات العشرة الأخرى تعمل في قطاع غزة.

يقتصر عمل مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية على تقديم القروض الصغرى وبعض الخدمات الفرعية المتعلقة بتنمية أنشطة الأعمال، وتعاونيات القروض والادخار وحدها فقط تقدم منتج الادخار المقتصر فقط على أعضاء هذه التعاونيات، ولا تقبل المدخرات من عامة المواطنين، حسب قوانين سلطة النقد الفلسطينية كما بينا سابقاً، وعلاوة على العوائق القانونية ومشاكل التشغيل الأخرى، فمن المحتمل أن يُعزى إخفاق مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم

النطاق الكامل للخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء جزئياً إلى نقص المعلومات الواضحة والمفصلة حول حجم الطلب الحالي على هذه الخدمات.

وأيضاً شهد قطاع التمويل الأصغر على مدار السنوات الماضية تحولاً من الاقتصار على تقديم قروض للأنشطة الصغرى إلى تقديم مجموعة متنوعة من القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية وهي: القروض الاستهلاكية والقروض الإسكانية والقروض الإنتاجية، وتضطلع عدة مؤسسات للتمويل الصغير ومنتاهي الصغر في الفترة الحالية بمزيج تقليدي من عمليات منح القروض الصغرى وقروض أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تتطلب أرصدة أكبر من أصول القروض، كما وشكلت النساء أقل من 50 في المائة من عملاء هذا القطاع خلال عام 2006، وهي نسبة تقل عن المتوسط السائد في هذه المنطقة، وأقل من النسبة السائدة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 والتي قدرت بأنها 55-60 في المائة تقريباً.

وبالرغم من حاجة الفقراء من المواطنين الفلسطينيين للحصول على مجموعة من الخدمات المالية، وليس فقط الحصول على القروض، ولكن لا تتيح أية مؤسسة فلسطينية من مؤسسات التمويل الأصغر اليوم للجمهور خدمات الادخار، ويرجع جزء من هذا إلى قيود قانونية، فإنه لا يُسمح إلا للمؤسسات التي تعمل بموجب ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية كالبنوك بتلقي إيداعات من الجمهور، ويُسمح لتعاونيات الادخار والقروض الفلسطينية بتلقي مدخرات من أعضائها فقط وليس من عموم الجمهور. وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر عقدت شراكات مع البنوك لإتاحة حسابات إيداع الأقساط وصراف القروض للعملاء البنوك،(الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009).

ولا تعمل أي من مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية على أساس مستدام رغم اقتراب مؤسسة فانتن من تحقيق الاستدامة التشغيلية، ويرجع هذا الوضع إلى سياسة الاحتلال، وقامت المؤسسات التي كانت تعمل على أساس مستدام أو قريباً منه قبل انتفاضة الأقصى بتحويل تركيزها إلى قروض أكبر مثلاً، أو أنها مثلها مثل جميع مؤسسات التمويل الأصغر قد عانت من هبوط نوعية حافظتها، ولم تطالب مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى بأسعار فائدة عالية تكفي لتغطية تكاليفها لأسباب متعددة لأن ذلك يتعارض مع أفضل الممارسات الدولية، أو اقتناع فلسفي يعارض فرض أسعار فائدة عالية، أو غياب الشفافية، الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون تقييم تكاليف مؤسسات التمويل الأصغر تقييماً سليماً.

ثالثاً: الجهات المانحة لقطاع التمويل الأصغر

استفاد قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني وأيضاً البنوك التي أدارت برامج تمويل أصغر في الماضي من تمويل كبير من جانب الجهات المانحة على مدار السنوات العشر الماضية، والذي فاق 50 مليون دولار أمريكي حسب تقديرات تقريبية جداً للمساعدات الفنية والأموال المرصودة للقروض، وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي الجهة المانحة الرئيسية التي ساندت تنمية قطاع التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تشير التقديرات التقريبية إلى أنها أتاحت أكثر من 30 مليون دولار أمريكي لهذا القطاع.

واعتمدت كافة مؤسسات التمويل الأصغر ومازالت على المنح، من أجل تمويل كل من رؤوس الأموال المخصصة للقروض والتكاليف التشغيلية، ولم تحصل أي من مؤسسات التمويل الأصغر على تمويل تجاري من خارج البرامج التي ترعاها الجهات المانحة، واليوم يتزايد اهتمام الجهات المانحة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو الحال في أماكن أخرى بإتاحة تمويل على شكل قروض، لتمويل نمو محافظ القروض. ويؤدي هذا إلى ازدياد الحاجة إلى تحسين الشفافية؛ والإنتاجية؛ والكفاءة.

وتشير التقديرات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما ثالث أكبر متلق لأموال الجهات المانحة التي تم تخصيصها لقطاع التمويل الصغير في الفترة ما بين 2004-2006، بالأرقام المطلقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم تخصيص مبلغ بحوالي 39 مليون دولار أمريكي حتى الآن من الجهات المانحة لتطوير قطاع التمويل الأصغر على مدى فترة السنوات الثلاث المذكورة، ولكن لم يكن هناك أبداً أي جهد صريح لتنسيق أعمال الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، وتشمل خطط المدى القصير المعنية بتمويل الجهات المانحة لأنشطة التمويل الأصغر، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009).

رابعاً: آليات تقديم القروض في فلسطين

قامت مؤسسات التمويل الأصغر في البداية بتقديم القروض مباشرة إلى المستفيدين منها، كما اعتمدت على نفسها في متابعة تسديد الدفعات من المقترضين، بالرغم من هذا النموذج الدارج استُخدمت نماذج أخرى مختلفة، فعلى سبيل المثال: قامت مؤسسة " أنيرا" بتقديم القروض إلى الأفراد من خلال التعاونيات الزراعية والتسويقية، بينما عمدت الأُنورا إلى توزيع قروضها عن طريق بنك القاهرة عمان في الضفة، وبنك فلسطين في غزة، حتى وقت قريب كانت هذه البنوك لا تشارك أبداً بالمخاطرة، حيث يتم ضمان القروض من المؤسسة الداعمة بنسبة 100% إضافة إلى عمولة متفق عليها للبنك، وهذا يعني أن هذه البنوك تعمل فقط كوسيط ولا تشارك أبداً بتحمل المخاطرة.

ولكن مع نشوء العديد من البنوك الجديدة، عمدت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر إلى التفاوض مع البنوك على شكل أفضل لتقديم القروض، بحيث تساهم هذه البنوك في تحمل المخاطرة، فقد قامت هذه المؤسسات باعتماد أنظمة للضمانات من شأنها تشجيع البنوك على إعطاء قروض لأصحاب المشاريع الصغيرة، الذين لا يستطيعون الحصول على ضمانات من مصادر مختلفة.

أما عن الأسباب التي تقف خلف تغيير استراتيجيات مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم القروض مباشرة إلى تقديمها عبر البنوك تكمن في ما يلي:

- إن الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر لا تستطيع أن تغطي تكلفة إعطاء القروض، ومن المعروف أن هذه التكلفة مرتفعة.
- إن مؤسسات التمويل الأصغر لن تتمكن من الوصول إلى رأس مال كافٍ لكي تصبح معتمدة على النفس، ما لم تجد صلة بينها وبين البنوك. إن حجم المساعدة المالية التي يمكن أن تحصل عليها غير كافية لضرورات الاستدامة الاستمرارية.
- أن البنوك لديها الخبرة والمال، بينما مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية لديها القدرة على الوصول إلى المناطق المختلفة؛ لذلك فإن الربط المحكم ما بين المؤسستين سينجم عنه الكثير من الفوائد، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009).

خامساً: أثر الأزمات المختلفة على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة

أثرت الظروف والأزمات التي تعرض لها القطاع تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى المشاريع الصغيرة بشكل خاص حيث كان الاقتصاد الفلسطيني ينتقل من أزمة إلى أخرى، والتي كان أصعبها وأكثرها أثراً وتدميراً ما تعرض له الاقتصاد الفلسطيني في حرب كانون أول 2008 على غزة، والتي جاءت والاقتصاد بشكل عام والقطاع الخاص على وجه الخصوص كان يعاني من ضعف شديد بل شبه انهيار تام نتيجة للعوامل التالية، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009).

§ الإغلاق شبه التام للمعابر منذ منتصف عام 2007.

§ النقص ومن ثم انعدام وفرة المواد الخام.

§ تراجع الإنتاج وتدهور مستوياته بل وتوقف الغالبية العظمى من المشاريع حيث أصبح أكثر من 95% من المشاريع مغلقاً.

§ تقييد الصادرات وعدم القدرة على التسويق داخل وخارج القطاع.

§ توقف أعداد كبيرة جداً من المشاريع العائلية والنسائية ومشاريع الإنتاج المنزلي عن العمل.

- § شلل في قطاع الإنشاءات بشكل كامل لعدم توفر المواد الأولية لهذا القطاع.
- § التدهور الحاد في معدلات الاستخدام والتسريح المؤقت والدائم لعشرات الآلاف من العمال.
- § انعدام وجود فرص عمل للخريجين سواء في القطاع العام وهو المشغل الأبرز و في القطاع الخاص وازدياد نسب البطالة في صفوف الخريجين.
- § تذبذب توفر مصادر الطاقة.
- § توقف الآلاف من تجار الشنطة عن العمل نتيجة لإغلاق معبر رفح.
- § الانخفاض الحاد لمستويات الدخل وانعدام الدخل للآلاف من الأسر.
- § تراجع الطلب على الخدمات في السوق المحلي.
- § عدم توفر الكثير من السلع في الأسواق والارتفاع الحاد في أسعار السلع المتوفرة فيها وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للمواطنين.
- § اعتماد الغالبية من السكان على المساعدات، حيث تشير التقديرات إلى نسبة 80% من السكان يعيشون على هذه المساعدات، وفي الغالب يتم شراء هذه المساعدات العينية من الأسواق الخارجية؛ وبالتالي فأثرها يكون سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام.
- § نقص السيولة النقدية وتراجع التدفقات النقدية.
- § صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية ومن ضمنها الالتزام تجاه استحقاقات القروض.
- § تراجع أداء القطاع المصرفي ونقص السيولة النقدية من العملات المختلفة.
- § الانهيار في أسعار العملات الأجنبية وخاصة الدولار و بروز فروق كبيرة بين أسعار العملات في البنك وأسعارها في السوق وهذا لفترة طويلة من الزمن وتراجع القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين.
- § استنزاف عشرات ملايين الدولارات من المدخرات والأصول في الاستثمارات المالية غير الرسمية والتي من غير الواضح مجالات استخدامها وما هو مصيرها.
- § تفاقم ظاهرة تجارة الأنفاق بما تشكله من علاقة اقتصادية باتجاه واحد، مختلة بشكل كامل لصالح الاقتصاد المصري وإغراقها للأسواق المحلية بسلع استهلاكية أحياناً غير ضرورية وإخراج مئات الملايين من الدولارات من سوق غزة باتجاه السوق المصري.

سادساً: حقائق هامة في مؤشرات التمويل الأصغر في فلسطين

تقوم الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر بإعداد التقارير الآتية بناء على تجميع كافة البيانات اللازمة من أعضاء الشبكة وذلك لعرضها في شكل مؤشرات مهمة ومفيدة

عن أداء تلك المؤسسات، وأنشطتها ووفقاً لآخر وأحدث تقرير تم إعداده من قبل الشبكة الفلسطينية للإقراض، فقد تم عرض المعلومات والمؤشرات الهامة في التقارير التالية:

جدول رقم (2-3)

حجم السوق ومعدلات الانتشار.

البيان/السنة	2005	2006	2007	2008	2009/09/30
صافي محفظة القروض \$ 000	37,738	30,197	26,686	43,312	51,728
إجمالي محفظة القروض \$ 000	39,698	38,173	32,337	48,554	57,106
عدد الفروع	53	63	60	68	69
عدد الموظفين العاملين	344	342	329	381	382
عدد موظفي القروض	199	183	165	207	215
عدد المقترضين النشطين	24,978	23,528	19,750	26,661	30,800
عدد الزبائن النشطين	28,995	27,930	24,705	32,028	36,226

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، "تقرير مؤشرات الأداء المالي"، (2009)

§ عدد المقترضين النشطين: هو عدد الأفراد الذين يستحق عليهم قرض حالي، والمسئول عن سداد أي جزء من محفظة القروض لمؤسسات التمويل الأصغر هم المقترضين الأفراد وليس المجموعات.

§ عدد العملاء النشطين: هو عدد الأفراد المقترضين أو المودعين أو كليهما.

§ ويتم حساب الأفراد الذين لديهم قروض متعددة أو حسابات مع مؤسسات التمويل الأصغر كعميل واحد من المودعين، وينطبق ذلك على الودائع التي تحتفظ بها مؤسسة التمويل الأصغر وليس الودائع في المؤسسات الأخرى. وفي الحالة الفلسطينية تعتبر مؤسسة لجان الإغاثة الزراعية بارك هي أصغر عضو في شراكة، هي الوحيدة التي تقبل الإيداعات/ المدخرات من أعضائها، والفرق بين العملاء النشطين والمقترضين النشطين توضحه الحالة السائدة في مؤسسة بارك.

§ حافظت مؤسسات التمويل الأصغر على نفس العدد من الفروع، وزادت من عدد موظفيها في المكاتب الرئيسية وموظفي القروض مقارنة مع الربع الثاني من العام 2009. وفي أول زيادة في التسعة أشهر الأولى من العام 2009 زاد صافي محفظة القروض بمعدل 33.42% وعدد المقترضين النشطين زاد بمعدل 14.58% في حين تمكنت مؤسسات التمويل الأصغر من زيادة صافي محفظتها بنسبة 14.01%. ويفسر ذلك بزيادة المبالغ الممنوحة للمقترضين.

جدول رقم (2-4)

النسب الرئيسية لجودة المحفظة المالية.

2009/09/30	2008	2007	2006	2005	المؤشر/النسبة
%19.43	%62.30	%11.63-	%19.98-	%38.84	التغير في صافي المحفظة
%24.28	%25.51	%34.63	%54.70	%19.28	المحفظة في خطر < من 1 يوم
%14.57	%17.09	%28.99	%47.16	%10.61	المحفظة في خطر < من 30 يوم
%5.68	%6.47	%8.33	%4.36	% 1.17	المحفظة في خطر < من 365 يوم
%9.42	%10.80	%17.48	%20.89	% 4.94	معدل احتياطي خسائر القروض
%8.34	%4.14	%30.32	%4.76	% 13.87	مؤشر خطر الديون المشطوبة

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، "تقرير مؤشرات الأداء المالي"، (2009)

§ النسب في الجدول أعلاه تبين قيمة المحفظة في خطر، ومن الملاحظ أنه في نهاية عام 2009 لا تزال مرتفعة، على الرغم من انخفاضها بالمقارنة مع الربع السابق، وهذه النتيجة تبين أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية لا تزال تتعافى من الحرب الإسرائيلية الأخيرة ضد قطاع غزة، والتي تسببت بالعدد الكبير من القروض المتعثرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الجدير بالذكر أن الحرب الإسرائيلية انتهت بتدمير العديد من المؤسسات المملوكة من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة.

§ ومن الملاحظ أيضاً أن نسب المحفظة في خطر نجدها مرتفعة إذا ما تمت المقارنة مع مؤسسات إقليمية أو دولية تعمل في مجال التمويل الأصغر.

جدول رقم (2-5)

نسب الكفاءة والإنتاجية.

2009/09/30	2008	2007	2006	2005	المؤشر/النسبة
143	129	121	130	126	عدد القروض لكل موظف إقراض
81	70	61	69	73	عدد القروض لكل الموظفين العاملين في الإقراض
282	321	263	221	239	تكلفة القرض بالدولار
2400	2261	1569	1526	1352	متوسط مبلغ القروض الممنوحة
%19.65	%17.16	%11.52	%12.07	%13.53	معدل العائد على المحفظة

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، "تقرير مؤشرات الأداء المالي"، (2009)

سجلت مؤسسات التمويل الأصغر ارتفاعاً طفيفاً في تحسين الإنتاجية مقارنة مع الفترات السابقة حيث بلغ عدد القروض لكل موظف إقراض 143 قرض للمرة الأولى منذ خمس سنوات وعدد

القروض لكل موظف أظهرت ارتفاعاً جيداً وتجاوز عدد القروض 80 لكل الموظفين العاملين لأول مرة منذ خمس سنوات، كذلك الزيادة في عدد الموظفين العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر، ولكن تمكنت تلك المؤسسات أيضاً من زيادة أرقام ومبالغ القروض المصروفة، وهذا يتعلق بمدفوعات القروض العالية كجزء من مشروع DEEP الذي يعمل على زيادة كفاءة وإنتاجية مؤسسات التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي كانت تتركز في الربع 3 لبعض مؤسسات التمويل الأصغر وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإدارات في مؤسسات التمويل الأصغر المشتركة تتفق من أجل تحسين جهود إنتاجية موظفيها، إلى جانب رفع الكفاءة في عمليات الصرف والتحصيل، وكذلك ينعكس هذا في مؤسسات التمويل الأصغر في قدرتها على الحفاظ على نفس التكلفة تقريبا للقروض الواحد، في الوقت نفسه القدرة على زيادة العائد على استثماراتها بنحو 1٪.

جدول رقم (2-6)

معدلات الاستدامة المالية.

المؤشر/النسبة	2005	2006	2007	2008	2009/09/30
معدل العائد على حقوق الملكية (بدون التبرعات)	1.64-%	12.29-%	4.41-%	3.92-%	4.40-%
معدل العائد على الأصول (بدون التبرعات)	1.52-%	11.17-%	4.06-%	3.43-%	3.61-%
الكفاءة الذاتية التشغيلية	88.18%	60.46%	82.09%	100.34%	121.69%

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، "تقرير مؤشرات الأداء المالي"، (2009)

§ تظهر نسب الكفاءة للعائد على الأصول وحقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة أن نسب الاستمرارية والربحية في تحسين مستمر بالمقارنة مع الربعين الأولين من عام 2009.

§ الكفاءة الذاتية التشغيلية والتي تبين كيف تستطيع مؤسسة التمويل الأصغر تغطية تكاليفها العادية من خلال دخلها التشغيلي، بالإضافة إلى العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول زادت بشكل ممتاز لمؤسسات التمويل الأصغر، وهذا ثمرة لمشروع DEEP الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتيجة لسياساته وإجراءاته المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تهدف إلى رفع كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر كما ذكرنا سابقاً، ومثال على تلك الإجراءات لبعض مؤسسات التمويل الأصغر هي إصدار قروض إسلامية وبمبالغ ممتازة ولدت بسبب سداد جيدة، وبالتالي انعكس بشكل جيد على نسب الاستمرارية في الأرباع المختلفة.

§ نجد أن هناك تحسن في نسب الاستمرارية في مؤسسات التمويل الأصغر بالمقارنة مع عام 2008، والزيادة في معدل الكفاءة التشغيلية ونسب الاستمرارية الأخرى تعود لسبب رئيسي وهو عائدات القروض الجديدة التي تصدرها تلك المؤسسات والتي تحسب كمنافع لبعض مؤسسات التمويل الأصغر ولكن الفشل في البعض الآخر من المؤسسات يعود لعدم فصل عملها في قطاع التمويل الأصغر عن الأعمال العامة التي تقوم بها (فهي لا تعكس التخصيص الحقيقي للعائدات والنفقات)، بالإضافة إلى تردد بعض المؤسسات في تمويل محافظها بشكل صحيح لخسائر القروض لزيادة نسب الاستمرارية.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: منهجية الدراسة
- ثالثاً: مجتمع الدراسة
- رابعاً: أداة الدراسة
- خامساً: المعالجات الإحصائية
- سادساً: صدق وثبات الاستبانة
- سابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي

الطريقة والإجراءات

أولاً: المقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم اعتمادها في تحليل الدراسة.

ثانياً: منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي، هدف إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث تم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه تم استخدام أسلوب المسح الشامل لعينة الدراسة، واستخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طرق جمع البيانات: اعتمد الباحث على نوعين من البيانات

1-البيانات الأولية

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية.

تمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الطاقم الائتماني العامل في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، حيث بلغ عدد الموظفين العاملين في طاقم الائتمان في تلك المؤسسات (69) موظف، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل وتوزيع جميع الاستبانات على مجتمع الدراسة، وتم استرداد عدد (68) استبانته، أي بمعدل 98.6%، وقد أجريت الدراسة على (10) من تلك المؤسسات الأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر "شراكة" والبالغ عددها (13) مؤسسة منتشرة في قطاع غزة والضفة الغربية، بسبب توقف (3) مؤسسات عن العمل في مجال الإقراض في قطاع غزة، والمؤسسات التي أجريت عليها الدراسة هي:-

1. المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)
2. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)
3. إتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية
4. وكالة غوت وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأنروا دائرة التمويل الصغير
5. المركز العربي للتطوير الزراعي
6. مؤسسة الإسكان التعاوني، (ريادة)
7. صندوق التنمية الفلسطيني
8. الإغاثة الإسلامية، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة جدا
9. شركة ريف لخدمات التمويل الصغير
10. برنامج غزة للإقراض النسائي (جمعية الثقافة والفكر الحر)

رابعاً: أداة الدراسة

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- 1- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- 3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- 4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- 5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- 6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

- x **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات
- x **الجزء الثاني:** يتكون من المعلومات عن المؤسسة ويتكون من 11 فقرة
- x **الجزء الثالث:** يتناول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة وتم تقسيمه إلى ثمانية محاور كما يلي:
1. المحور الأول: يتناول السمعة المالية لطالبي الائتمان ويتكون من 4 فقرة.
 2. المحور الثاني: يتناول الخبرة العملية لطالبي الائتمان ويتكون من 6 فقرات
 3. المحور الثالث: **العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان** ويتكون من 10 فقرات
 4. المحور الرابع: يتناول القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة ويتكون من 8 فقرات
 5. المحور الخامس: يتناول الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة ويتكون من 6 فقرات
 6. المحور السادس: يتناول الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان ويتكون من 9 فقرات
 7. المحور السابع: الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان مكون من 7 فقرات
 8. المحور الثامن: السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر ويتكون من 7 فقرات
- وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني موافق بشدة والدرجة " 1 " تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (3-1).

جدول رقم (3-1)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

خامساً: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، حسب مقياس ليكرت الخماسي (5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.08=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (2-3) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (2-3)
أطوال الفترات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

- 2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة
- 3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996، ص89) علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق وتم توضيحه في النقطة الأولى.
- 4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها)
- 5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- 6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات

- 7- معادلة سبيرمان براون للثبات
- 8- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
(1- Sample K-S)
- 9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"
- 10- اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين
- 11- تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر
- 12- اختبار بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

سادساً: صدق وثبات الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: ص429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون 2001، ص179)، تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

✓ صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، بالإضافة إلى عضو هيئة تدريس في كلية العلوم المالية والإدارية في الجامعة الأهلية، البحرين. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات التي أبدتها المحكمون تم إجراء التعديلات اللازمة.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: السمعة المالية لطالبي الائتمان

جدول رقم (3-3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (3-3)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	من السياسات الائتمانية المتبعة في المؤسسة الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان.	0.924	0.000
2.	يتم الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان في مؤسسات الإقراض قبل اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان أو رفضه.	0.776	0.000
3.	في حال كون مقدم طلب الائتمان قد حصل على تمويل سابق، من المؤسسة يعتبر عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان.	0.815	0.000
4.	تعتبر السمعة المالية لطالبي الائتمان عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان المطلوب.	0.930	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الخبرة العملية لطالبي الائتمان

جدول رقم (3-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-4)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تعتبر خبرة مقدم طلب الائتمان عامل مهم في قرار منح الائتمان.	0.698	0.000
2.	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقة بالموافقة على طلبه أو رفضه.	0.678	0.000
3.	تعتبر المهارات والخبرات السابقة لمقدم طلب التمويل في غير مجال المشروع عناصر مؤثرة لاتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض.	0.765	0.000
4.	عامل الخبرة المتوفرة لدى طالبي التمويل يلعب دوراً مهماً في قيمة الائتمان المراد منحه لهم.	0.793	0.000
5.	يوجد صعوبة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب في المشاريع التي تحتاج إلى مهارة عالية من طالبي الائتمان.	0.533	0.002
6.	هناك علاقة طردية بين الخبرة العملية لطالب الائتمان وإمكانية قبول طلبه.	0.572	0.001

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث : العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان
جدول رقم (3-5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (3-5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تعتبر الحالة الاجتماعية لطالبي الائتمان (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) من العناصر التي تساهم في قرار منح الائتمان.	0.704	0.000
2.	عامل الجنس (ذكر، أنثى) لطالبي الائتمان يؤخذ في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.636	0.000
3.	في حال أن طالب التمويل يعيل أسرة تزيد عن 7 أفراد فهذا يسهل اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.602	0.000
4.	كلما كانت درجة التعليم لطالبي الائتمان متقدمة فهذا سيساعد في اتخاذ قرار بمنحه الائتمان.	0.713	0.000
5.	إذا كانت حالة السكن لطالبي الائتمان بالإيجار فهذا يساعد في اتخاذ قرار منحه الائتمان.	0.638	0.000
6.	إذا كان طالب الائتمان حالة اجتماعية يتلقى إعانات (وكالة الغوث، حكومة) فهذا يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.475	0.002
7.	إذا كان طالب الائتمان من ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعه يعتمد على الجهد الذهني فهذا يساعد في قرار منح الائتمان.	0.481	0.002
8.	إذا كان طالب الائتمان عاطل عن العمل فإن ذلك سيدعم اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.639	0.000
9.	إذا كان مستوى دخل طالبي الائتمان دون 1000 شيكل فهذا سيساهم في قرار منح الائتمان.	0.461	0.003
10.	وجود مصدر دخل آخر غير دخل المشروع لطالبي الائتمان يساعد في قرار منح الائتمان.	0.582	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة)

جدول رقم (3-6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تقوم المؤسسة بدراسة الوضع المالي لمشروع طالبى الائتمان بصورة دقيقة قبل منحهم التمويل المطلوب.	0.765	0.000
2.	المشاريع القائمة لديها بيانات مالية أفضل للتحليل المالي اللازم لاتخاذ قرار الائتمان.	0.810	0.000
3.	إجراء التحليل المالي بشكل غير دقيق قد يؤدي لاتخاذ قرار ائتماني خاطئ.	0.716	0.000
4.	يتم التأكد من أن المشروع قادر على توليد الدخل الكافي لسداد الأقساط المقترحة لطالبى الائتمان.	0.884	0.000
5.	يؤثر الوضع المالي و قدرة المشروع على توليد الدخل في قبول أو رفض الطلب المقدم للتمويل.	0.697	0.000
6.	يعتبر الوضع المالي والدخل الحالي لمشروع طالبى الائتمان عامل مؤثر في تحديد قيمة التمويل في حال قبول الطلب.	0.738	0.000
7.	إفصاح مقدم طلب التمويل عن الوضع المالي والدخل الحالي لمشروعه، يعمل على زيادة إمكانية قبول طلبه.	0.710	0.000
8.	تفضل المؤسسة القيام بتمويل المشاريع القائمة أكثر من تمويل المشاريع الجديدة.	0.769	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة)

جدول رقم (3-7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تقوم المؤسسة بإعداد دراسة جدوى للمشاريع الجديدة المقدمة من طالبي الائتمان.	0.739	0.000
2.	وجود نموذج موحد في المؤسسة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة المقدمة يسهل عملية اتخاذ قرار الائتمان.	0.871	0.000
3.	القيام بإجراء دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مؤثر في اتخاذ قرار الائتمان.	0.883	0.000
4.	إفصاح مقدم طلب الائتمان عن البيانات المالية اللازمة لدراسة الجدوى يؤثر في قرار الائتمان بالقبول أو الرفض.	0.580	0.001
5.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.793	0.000
6.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة محدد رئيسي لقيمة التمويل المطلوب.	0.768	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان)

جدول رقم (3-8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان) صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان عاملاً رئيسياً في قبول طلب الائتمان أو رفضه.	0.723	0.000
2.	تقوم المؤسسة بدراسة الضمانات المقدمة وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب.	0.386	0.035
3.	جودة وقوة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه.	0.651	0.000
4.	تقبل الشيكات أو الكمبيالات أو سند الدين المنظم وحدها كضمانات للموافقة على طلب الائتمان.	0.442	0.014
5.	تمثل الكفالة الشخصية مثل موظفي (الحكومة، وكالة الغوث، القطاع الخاص) المحولة رواتبهم إلى البنك عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	0.397	0.033
6.	يعتبر سند الدين المنظم الصادر عن الجهات القضائية عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	0.682	0.000
7.	تمثل الشيكات البنكية المسحوبة على طالبي الائتمان أو الكفلاء عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	0.703	0.000
8.	إمكانية استخدام أصول المشروع كضمان يعزز قرار منح الائتمان.	0.596	0.001
9.	يتم استيفاء الضمانات بقيمة كافية وتزيد عن قيمة الائتمان المطلوب.	0.690	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان)

جدول رقم (3-9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان) صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (3-9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تقوم المؤسسة بمراجعة وملائمة سياستها الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية و السياسية السائدة.	0.755	0.000
2.	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للمؤسسة.	0.728	0.000
3.	تؤثر الإغلاقات المستمرة للمعايير والقيود على حركة بعض المواد والسلع على السياسة الائتمانية للمؤسسة.	0.788	0.000
4.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة على قيمة التمويل المراد منحه لطلبي الائتمان.	0.779	0.000
5.	تقوم المؤسسة بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة	0.721	0.000
6.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة على فترة السداد الممنوحة لطلبي الائتمان.	0.719	0.000
7.	تتغير أهمية العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.	0.703	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر) جدول رقم (3-10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر) صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر)

م.	الفقرة	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
1.	تقوم المؤسسة بإصدار القروض وفقاً لخطة شهرية من حيث العدد والقيمة.	0.737	0.000
2.	تتغير معايير القبول أو الرفض لطلبات الائتمان المقدمة بناءً على مقدار السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل.	0.660	0.000
3.	تلعب السيولة النقدية المتوفرة للمؤسسة دوراً مهماً في تحديد قيمة الائتمان المراد منحه.	0.811	0.000
4.	قيام المؤسسة بتقييم محفظة الإقراض ونسب نشاطها باستمرار يساعد في إعداد خطط واضحة لإصدار القروض.	0.743	0.000
5.	تقوم المؤسسة بالموازنة بين السيولة المتوفرة لديها وعدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.	0.823	0.000
6.	نسبة السداد مهمة جداً لتوفير السيولة اللازمة لإصدار قروض جديدة	0.878	0.000
7.	زيادة السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر تجعلها تخفض أرباحها لزيادة عدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.	0.735	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

• صدق الاتساق البنائي لمحاو الدراسة

جدول رقم (3-11) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05

جدول رقم (3-11)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط r	القيمة الاحتمالية sig
الأول	السمعة المالية لطالبي الائتمان	0.532	0.002
الثاني	الخبرة العملية لطالبي الائتمان	0.569	0.001
الثالث	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	0.719	0.000
الرابع	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	0.752	0.000
الخامس	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	0.543	0.002
السادس	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	0.649	0.000
السابع	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	0.803	0.000
الثامن	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	0.768	0.000

مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ودرجات الحرية "28"

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: ص430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2R}{1+R} \text{ حيث } R \text{ معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (3-12) يبين أن هناك}$$

معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبانة

جدول رقم (3-12)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	السمعة المالية لطالبي الائتمان	4	0.6870	0.8144
الثاني	الخبرة العملية لطالبي الائتمان	6	0.7285	0.8429
الثالث	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	10	0.6589	0.7944
الرابع	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	8	0.7436	0.8530
الخامس	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	6	0.6985	0.8225
السادس	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	9	0.7530	0.8591
السابع	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	7	0.7395	0.8502
الثامن	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	7	0.6595	0.7948
	جميع المحاور	57	0.7725	0.8717

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (3-13) أن معاملات الثبات مرتفعة

جدول رقم (3-13)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	السمعة المالية لطالبي الائتمان	4	0.8674
الثاني	الخبرة العملية لطالبي الائتمان	6	0.8725
الثالث	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	10	0.8245
الرابع	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	8	0.8562
الخامس	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	6	0.8924
السادس	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	9	0.8820
السابع	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	7	0.8142
الثامن	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	7	0.9165
	جميع الفقرات	57	0.8925

سابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف (1-Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (3-14) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (3-14)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	السمعة المالية لطالبي الائتمان	4	0.711	0.692
الثاني	الخبرة العملية لطالبي الائتمان	6	1.048	0.222
الثالث	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	10	0.957	0.140
الرابع	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	8	1.096	0.181
الخامس	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	6	0.518	0.952
السادس	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	9	0.712	0.691
السابع	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	7	1.259	0.084
الثامن	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	7	0.902	0.391
	جميع الفقرات	57	0.578	0.892

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المبحث الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

المبحث الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة

أولاً: المعلومات الشخصية

1. الجنس:

يبين جدول رقم (4-1) أن 56% من عينة الدراسة من الذكور، و44% من عينة الدراسة من الإناث، ويستدل من هذه النسب أن مؤسسات الإقراض تعمل على تعيين موظفين في مجال الإقراض من الجنسين دون تمييز.

جدول رقم (4-1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	الجنس
56	ذكر
44	أنثى
100.0	المجموع

2. العمر:

يبين جدول رقم (4-2) أن 5.9% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " أقل من 25 عام"، و41.2% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من 25 - 30 عام"، و 52.9% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " أكثر من 30 عام " وهي الفئة الأكبر لما تمتلكه من خبرات في مجال الإقراض ومهارة التعامل مع الجمهور، وتحمل ضغط العمل، والقدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية الملائمة.

جدول رقم (4-2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية %	العمر
5.9	أقل من 25 عام
41.2	من 25 - 30 عام
52.9	أكثر من 30 عام
100.0	المجموع

3. المسمى الوظيفي:

يبين جدول رقم (3-4) أن 23.5 % من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "مدير/منسق"، و76.5% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي " موظف قروض" وهذه النسبة طبيعية لأن عدد موظفي القروض في المؤسسات لهم مسئول واحد فقط، بالإضافة إلى أن الفئة المستهدفة في مجتمع الدراسة من موظفي القروض العاملين في تلك المؤسسات.

جدول رقم (3-4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	النسبة المئوية %
مدير/منسق	23.5
رئيس قسم	0.0
موظف قروض	76.5
غير ذلك	0.0
المجموع	100.0

4. سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (4-4) أن 27.9 % من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أقل من 5 سنوات"، و 38.2% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 5-10 سنوات"، وهذا يعود إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر لديها كوادر بشرية ذات خبرة ودراسة بالعمل مما يزيد من كفاءة الأداء، و الذين يعملون في مجال الإقراض يفضلون أن يبقوا في هذا المجال وان يطوروا من أنفسهم ليصلوا إلي مناصب عليا، وان 33.8% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من 10 سنوات "

جدول رقم (4-4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	27.9
من 5-10 سنوات	38.2
أكثر من 10 سنوات	33.8
المجموع	100.0

5. الدرجة العلمية

يبين جدول رقم (4-5) أن 5.9% من عينة الدراسة الدرجة العلمية لهم " ثانوية عامة فما دون"، و 20.6% من عينة الدراسة الدرجة العلمية لهم " دبلوم"، و 58.8% من عينة الدراسة الدرجة العلمية لهم " بكالوريوس"، و 14.7% من عينة الدراسة الدرجة العلمية لهم " دراسات عليا".

جدول رقم (4-5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فما دون	5.9
دبلوم	20.6
بكالوريوس	58.8
دراسات عليا	14.7
المجموع	100.0

يتبين من النتيجة السابقة أن فئة الحاصلين على درجة البكالوريوس هي الأعلى وهذا يعود إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر دائماً تفضل تعيين أصحاب الشهادات الجامعية مما يدل على توفر قدرات علمية لها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وتعمل باستمرار على تطوير الأداء، وتبين أن نسبة المستجيبين الحاصلين على درجة الماجستير (14,7) وهذا يتفق مع نسبة المدراء في عينة الدراسة حيث تعمل مؤسسات الإقراض على تعيين منسقين ومدراء التمويل من حملة الماجستير.

ثانياً: معلومات عن المؤسسة

1. عدد الموظفين العاملين في الإقراض

يبين جدول رقم (4-6) أن عدد الموظفين العاملين في الإقراض في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة يبلغ " 10 موظفين فاقل"، وهذا يعني أن معظم مؤسسات وبرامج الإقراض كانت تعمل بطاقة إنتاجية معينة وموارد بشرية قليلة قادرة على سد الحاجة وفقاً للإمكانيات المتاحة في المؤسسة.

جدول رقم (4-6)

عدد الموظفين العاملين في الإقراض

النسبة المئوية %	عدد الموظفين العاملين في الإقراض
55	10 موظفين فاقل
45	11 موظف فأكثر
100.0	المجموع

2. حجم محفظة الإقراض بالدولار حتى نهاية عام 2009 في قطاع غزة.

يبين جدول رقم (4-7) أن 40 % من المؤسسات بلغ حجم محفظة الإقراض لديها بالدولار حتى نهاية عام 2009 "مليون دولار فاقل"، و60 % من المؤسسات بلغ حجم محفظة الإقراض لديها بالدولار حتى نهاية عام 2009 "أكثر من مليون دولار" مما يدل على أن هذه المؤسسات تسعى لزيادة محفظة القروض لديها.

جدول رقم (4-7)

حجم محفظة الإقراض بالدولار حتى نهاية عام 2009

النسبة المئوية %	حجم محفظة الإقراض بالدولار حتى نهاية عام
40	مليون دولار فاقل
60	أكثر من مليون دولار
100.0	المجموع

3. متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض في قطاع غزة حتى نهاية عام 2009

يبين جدول رقم (4-8) أن متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض حتى نهاية عام 2009 في قطاع غزة أكثر من 90 قرض "وهذه نسبة جيدة عند مقارنتها بإحصائيات الشبكة الفلسطينية منذ العام 2005 وحتى نهاية عام 2009 حيث زادت عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض من 125 قرض نشط إلى أن وصلت إلى 143 قرض نشط في نهاية عام 2009 (تقرير الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

جدول رقم (4-8)

متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض حتى نهاية عام 2009

النسبة المئوية %	متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض حتى نهاية عام 2009
13.2	أقل من 60 قرض
4.4	من 60-90 قرض
82.4	أكثر من 90 قرض
100.0	المجموع

4. متوسط عدد القروض الممنوحة شهرياً من المؤسسة خلال عام 2009

يبين جدول رقم (4-9) أن أغلب المؤسسات كانت تمنح "أكثر من 20 قرض" شهرياً خلال عام 2009 ويرجع ذلك إلى أنه ليس جميع مؤسسات الإقراض الموجودة لديها تنوع في منتجات الإقراض (تمويل مشاريع صغيرة، قرض استهلاكي، قرض اسكان، قرض للتعليم)، فالمؤسسات التي لديها تنوع في المنتجات، لديها القدرة على منح عدد قروض أكبر وهذا بعكس المؤسسات التي لديها منتج إقراض واحد فقط مثل تمويل المشاريع الصغيرة فقط.

جدول رقم (4-9)

متوسط عدد القروض الممنوحة شهرياً من المؤسسة خلال عام 2009

النسبة المئوية %	متوسط عدد القروض الممنوحة شهرياً من المؤسسة خلال عام 2009
22	20 قرض فأقل
78	أكثر من 20 قرض
100.0	المجموع

5. متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح بالدولار خلال عام 2009

يبين جدول رقم (4-10) أن 58.8% من المؤسسات بلغ متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح "2000 دولار فأقل"، و 41.2% من المؤسسات بلغ متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح "أكثر من 2000 دولار" وهذا يتفق مع سياسات الإقراض الصغير جداً فإن الأغلبية العظمى من القروض ما بين 500 إلى 2000 دولار، وذلك لأن معظم مؤسسات الإقراض لتمويل المشاريع الصغيرة لا تقدم قروض بمبالغ كبيرة إلى جانب أن معظم المقترضين يفضلون المشاريع التي تكون فيها نسبة ربح كبيرة ونسبة مخاطرة ضئيلة، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، ديسمبر 2009).

جدول رقم (4-10)

متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح بالدولار خلال عام 2009

النسبة المئوية %	متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح بالدولار خلال عام 2009
58.8	2000 دولار فاقل
41.2	أكثر من 2000 دولار
100.0	المجموع

6. نسبة المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009 يبين جدول رقم (4-11) أن المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009 كانت تمثل أقل من "10%، وهذا يعني أن المشاريع القائمة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009 كانت أكبر بكثير من المشاريع الجديدة.

جدول رقم (4-11)

نسبة المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009

النسبة المئوية %	نسبة المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009
60.3	10 % فاقل
39.7	أكثر من 10%
100.0	المجموع

ويتضح من النتيجة السابقة أن غالبية المؤسسات تفضل تمويل المشاريع القائمة لما لها من مخاطرة أقل، حيث تمويل المشاريع الصغيرة الجديدة له مخاطر عدم نجاح تلك المشاريع وبالتالي تعثرها في السداد.

7. هل يوجد لدى المؤسسة نظام الإقراض بضمان المجموعة؟

يبين جدول رقم (4-12) أن 75.0 % من المؤسسات لديها نظام الإقراض بضمان المجموعة، لما له من مميزات في السداد بواسطة ضغط أفراد المجموعة على بعضهم البعض في عدم التأخر والسداد المنتظم حتى يحصلون على قرض آخر وأكبر، بينما 25.0 % من المؤسسات ليس لديها نظام الإقراض بضمان المجموعة

جدول رقم (4-12)

يوجد لدى المؤسسة نظام الإقراض بضمان المجموعة

النسبة المئوية %	يوجد لدى المؤسسة نظام الإقراض بضمان المجموعة
75.0	نعم
25.0	لا
100.0	المجموع

8. برامج التمويل المقدمة من المؤسسة تقليدي أم إسلامي:

يبين جدول رقم (4-13) أن 56% من البرامج المقدمة للمؤسسات "برنامج تمويل تقليدي"، و15% من البرامج المقدمة للمؤسسات "برنامج تمويل إسلامي"، و 29% من البرامج المقدمة للمؤسسات "الاثنان معاً (برنامج تمويل تقليدي و إسلامي)".

جدول رقم (4-13)

برامج التمويل المقدمة من المؤسسة

النسبة المئوية %	برامج التمويل المقدمة من المؤسسة
56	برنامج تمويل تقليدي
15	برنامج تمويل إسلامي
29	الاثنان معاً
100.0	المجموع

وهذا يبين أن التمويل التقليدي يمثل نسبة أكبر من التمويل الإسلامي في الانتشار ولكن نسبة 14.7% للتمويل الإسلامي تبشر بأن هذا النوع مستمر في التطور والانتشار بشكل أكبر في السنوات القادمة، بسبب الإقبال عليه من قبل طالبي الائتمان.

المبحث الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة أولاً: المقدمة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05.

أولاً: فرضيات تتعلق بالعميل

(أ) تعتبر السمعة المالية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-14) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-14)

تحليل فقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعاري	النسبي الوزن	قيمة t	الدالة مستوى
1.	من السياسات الائتمانية المتبعة في المؤسسة الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان.	4.72	0.643	94.41	22.070	0.000
2.	يتم الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان في مؤسسات الإقراض قبل اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان أو رفضه.	4.50	0.820	90.00	15.093	0.000
3.	في حال كون مقدم طلب الائتمان قد حصل على تمويل سابق، من المؤسسة يعتبر عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان.	4.47	0.634	89.41	19.124	0.000
4.	تعتبر السمعة المالية لطالبي الائتمان عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان المطلوب.	4.68	0.633	93.53	21.825	0.000
	جميع الفقرات	4.59	0.563	91.84	23.316	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي " 94.41%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " من السياسات الائتمانية المتبعة في المؤسسة الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان ".
2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي " 93.53%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " السمعة المالية لطالبي الائتمان تعتبر عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان المطلوب ".
3. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 90.00%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان في مؤسسات الإقراض قبل اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان أو رفضه ".
4. في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 89.41%" ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " في حال كون مقدم طلب الائتمان قد حصل على تمويل سابق، من المؤسسة يعتبر عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (السمعة المالية لطالبي الائتمان) تساوي 4.59، و الوزن النسبي يساوي 91.84 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن السمعة المالية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (أبو عبدو، 2004) ودراسة (نصار، 2005) ودراسة (الحاج، 2004) ودراسة (عيسى، 2004).

سبب هذا الاتفاق أنه مثلما تعتمد البنوك التجارية على عوامل لمنح الائتمان ومن بينها السمعة المالية لطالبي الائتمان، معتمدة في ذلك على السجل الائتماني (التاريخ الائتماني) الموجود لدى سلطة النقد الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع جميع البنوك، في قاعدة بيانات موحدة يتم تحديثها باستمرار لهذا الغرض، أيضاً مؤسسات التمويل الأصغر تعتمد على مجموعة من العوامل لاتخاذ القرار الائتماني، وأهمها السمعة المالية للعميل أو شخصية العميل المتمثلة في سمعته المالية ورغبته في السداد، كأهم العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان.

(ب) تعتبر الخبرة العملية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-15) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-15)

تحليل فقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تعتبر خبرة مقدم طلب الائتمان عامل مهم في قرار منح الائتمان.	4.19	0.797	83.82	12.331	0.000
2.	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقة بالموافقة على طلبه أو رفضه.	3.74	0.908	74.71	6.678	0.000
3.	تعتبر المهارات والخبرات السابقة لمقدم طلب التمويل في غير مجال المشروع عناصر مؤثرة لاتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض.	3.49	0.837	69.71	4.779	0.000
4.	عامل الخبرة المتوفرة لدى طالبي التمويل يلعب دوراً مهماً في قيمة الائتمان المراد منحه لهم.	4.00	0.733	80.00	11.250	0.000
5.	يوجد صعوبة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب في المشاريع التي تحتاج إلى مهارة عالية من طالبي الائتمان.	3.76	0.872	75.22	7.146	0.000
6.	هناك علاقة طردية بين الخبرة العملية لطالب الائتمان وإمكانية قبول طلبه.	3.85	0.833	77.06	8.440	0.000
	جميع الفقرات	3.84	0.566	76.76	12.203	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "83.82%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تعتبر خبرة مقدم طلب الائتمان عامل مهم في قرار منح الائتمان".
2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "80.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "عامل الخبرة المتوفرة لدى طالبي التمويل يلعب دوراً مهماً في قيمة الائتمان المراد منحه لهم".

3. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "77.06%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "هناك علاقة طردية بين الخبرة العملية لطالب الائتمان وإمكانية قبول طلبه".

4. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "75.22%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يوجد صعوبة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب في المشاريع التي تحتاج إلى مهارة عالية من طالبي الائتمان".

5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "74.71%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقة بالموافقة على طلبه أو رفضه".

6. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "69.71%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تعتبر المهارات والخبرات السابقة لمقدم طلب التمويل في غير مجال المشروع عناصر مؤثرة لاتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (الخبرة العملية لطالبي الائتمان) تساوي 3.84، والوزن النسبي يساوي 76.76% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الخبرة العملية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (أبو عبدو، 2004) ودراسة (الحاج، 2004) ودراسة (عيسى، 2004).

سبب هذه الاتفاق أن كل من البنوك التجارية الفلسطينية، وأيضاً مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية تأخذ عامل خبرة العميل العملية وكفاءته في إدارة مشروعه، في عين الاعتبار كعامل مؤثر ومهم في عوامل منح الائتمان. وعلى الرغم من أن نتائج دراسة (عيسى، 2004) أظهرت تقدير منخفض لتأثير خبرة أو قدرة العميل في قرار منح الائتمان إلا أنها لا تختلف مع نتائج هذه الدراسة، إذ يتبين من جميع النتائج أن لعامل خبرة طالبي الائتمان أهمية ليست بسيطة في قرار منح الائتمان، ولكن بدرجة تقل عن العوامل الأخرى، كما يبينه جدول (4-22) والخاص بتحليل محاور الدراسة مجتمعة، حيث أن الأهمية النسبية لهذا العامل متقاربة سواء في البنوك أو في مؤسسات التمويل الأصغر.

ج) تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-16)

تحليل الفقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تعتبر الحالة الاجتماعية لطالبي الائتمان (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) من العناصر التي تساهم في قرار منح الائتمان.	3.60	0.715	72.06	6.951	0.000
2.	عامل الجنس (ذكر، أنثى) لطالبي الائتمان يؤخذ في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.81	0.996	76.18	6.694	0.000
3.	في حال أن طالب التمويل يعيل أسرة تزيد عن 7 أفراد فهذا يسهل اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.72	0.770	74.41	7.720	0.000
4.	كلما كانت درجة التعليم لطالبي الائتمان متقدمة فهذا سيساعد في اتخاذ قرار بمنحه الائتمان.	3.28	0.895	65.59	2.574	0.012
5.	إذا كانت حالة السكن لطالبي الائتمان بالإيجار فهذا يساعد في اتخاذ قرار منحه الائتمان.	3.13	0.929	62.65	1.175	0.244
6.	إذا كان طالب الائتمان حالة اجتماعية يتلقى إعانات (وكالة الغوث، حكومة) فهذا يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.31	0.966	66.18	2.636	0.010
7.	إذا كان طالب الائتمان من ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعه يعتمد على الجهد الذهني فهذا يساعد في قرار منح الائتمان.	4.07	0.398	81.47	22.222	0.000
8.	إذا كان طالب الائتمان عاطل عن العمل فإن ذلك سيدعم اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.93	0.581	78.53	13.145	0.000
9.	إذا كان مستوى دخل طالبي الائتمان دون 1000 شيكل فهذا سيساهم في قرار منح الائتمان.	3.91	0.707	78.24	10.638	0.000
10.	وجود مصدر دخل آخر غير دخل المشروع لطالبي الائتمان يساعد في قرار منح الائتمان.	4.65	0.481	92.94	28.211	0.000
	جميع الفقرات	3.74	0.346	74.82	17.660	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "92.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "وجود مصدر دخل آخر غير دخل المشروع لطالبي الائتمان يساعد في قرار منح الائتمان".
2. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "81.47%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "إذا كان طالب الائتمان من ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعه يعتمد على الجهد الذهني فهذا يساعد في قرار منح الائتمان".
3. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "78.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "إذا كان طالب الائتمان عاطل عن العمل فإن ذلك سيدعم اتخاذ قرار منح الائتمان".
4. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "78.24%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "إذا كان مستوى دخل طالبي الائتمان دون 1000 شيكل فهذا سيساهم في قرار منح الائتمان".
5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "76.18%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "عامل الجنس (ذكر، أنثى) لطالبي الائتمان يؤخذ في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان".
6. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "74.41%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "في حال أن طالب التمويل يعيل أسرة تزيد عن 7 أفراد فهذا يسهل اتخاذ قرار منح الائتمان".
7. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "72.06%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "تعتبر الحالة الاجتماعية لطالبي الائتمان (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) من العناصر التي تساهم في قرار منح الائتمان".
8. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "66.18%" ومستوى الدلالة "0.010" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "إذا كان طالب الائتمان حالة اجتماعية يتلقى إعانات (وكالة الغوث، حكومة) فهذا يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان".

9. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 65.59% " ومستوى الدلالة " 0.012 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " كلما كانت درجة التعليم لطالبي الائتمان متقدمة فهذا سيساعد في اتخاذ قرار بمنحه الائتمان " .

10. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 62.65% " ومستوى الدلالة " 0.244 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " إذا كانت حالة السكن لطالبي الائتمان بالإيجار فهذا يساعد بصورة متوسطة في اتخاذ قرار منحه الائتمان

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان) تساوي 3.74 ، و الوزن النسبي يساوي 74.82 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة .

ويتبين من نتائج التحليل أعلاه أن مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة تركز بالدرجة الكبيرة على وجود مصدر دخل آخر لطالبي الائتمان غير دخل المشروع كي تعزز مصادر السداد للقروض الممنوحة، في حال أن المشروع غير قادر على سداد التزاماته، ويرجع ذلك إلى حالة عدم التأكد وعدم الاستقرار في الوضع الفلسطيني وتقلباته السياسية والاقتصادية والخوف من عدم سداد القروض .

ثانياً: فرضيات تتعلق بالمشروع

(أ) تعتبر القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-17)

تحليل فقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1.	تقوم المؤسسة بدراسة الوضع المالي لمشروع طالبي الائتمان بصورة دقيقة قبل منحهم التمويل المطلوب.	4.57	0.555	91.47	23.383	0.000
2.	المشاريع القائمة لديها بيانات مالية أفضل للتحليل المالي اللازم لاتخاذ قرار الائتمان.	4.40	0.626	87.94	18.395	0.000
3.	إجراء التحليل المالي بشكل غير دقيق قد يؤدي لاتخاذ قرار ائتماني خاطئ.	4.46	0.781	89.12	15.372	0.000
4.	يتم التأكد من أن المشروع قادر على توليد الدخل الكافي لسداد الأقساط المقترحة لطالبي الائتمان.	4.54	0.633	90.88	20.107	0.000
5.	يؤثر الوضع المالي و قدرة المشروع على توليد الدخل في قبول أو رفض الطلب المقدم للتمويل.	4.49	0.680	89.71	18.011	0.000
6.	يعتبر الوضع المالي والدخل الحالي لمشروع طالبي الائتمان عامل مؤثر في تحديد قيمة التمويل في حال قبول الطلب.	4.50	0.635	90.00	19.485	0.000
7.	إفصاح مقدم طلب التمويل عن الوضع المالي والدخل الحالي لمشروعه، يعمل على زيادة إمكانية قبول طلبه.	4.00	0.846	80.00	9.743	0.000
8.	تفضل المؤسسة القيام بتمويل المشاريع القائمة أكثر من تمويل المشاريع الجديدة.	4.16	0.956	83.24	10.022	0.000
	جميع الفقرات	4.39	0.491	87.79	23.325	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "91.47%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤسسة تقوم بدراسة الوضع المالي لمشروع طالبي الائتمان بصورة دقيقة قبل منحهم التمويل المطلوب ".

2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "90.88%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم التأكد من أن المشروع قادر على توليد الدخل الكافي لسداد الأقساط المقترحة لطالبي الائتمان ".

3. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "90.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الوضع المالي والدخل الحالي لمشروع طالبى الائتمان يعتبر عامل مؤثر في تحديد قيمة التمويل في حال قبول الطلب".
4. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "89.71%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الوضع المالي و قدرة المشروع يؤثر على توليد الدخل في قبول أو رفض الطلب المقدم للتمويل".
5. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي 89.12% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إجراء التحليل المالي بشكل غير دقيق قد يؤدي لاتخاذ قرار ائتماني خاطئ".
6. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "87.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المشاريع القائمة لديها بيانات مالية أفضل للتحليل المالي اللازم لاتخاذ قرار الائتمان".
7. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "83.24%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المؤسسة تفضل القيام بتمويل المشاريع القائمة أكثر من تمويل المشاريع الجديدة".
8. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "80.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إفصاح مقدم طلب التمويل عن الوضع المالي والدخل الحالي لمشروعه، يعمل على زيادة إمكانية قبول طلبه".
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة) تساوي 4.39، و الوزن النسبي يساوي 87.79% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60% كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نصار، 2005) ودراسة (أبو عبدو، 2004) ودراسة (الحاج، 2004) ودراسة (عيسى، 2004).
- سبب هذه الاتفاق أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية، تعتمد وبشكل كبير عند اتخاذها لقرار منح الائتمان على عامل القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة والتي تحتاج إلى تمويل، كما ويرى الباحث أن هناك توافق كبير في نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، ويظهر ذلك جلياً من حيث الأهمية النسبية لهذا العامل في دراسة (عيسى، 2004) ألا وهو معيار المقدرة الإيرادية للعمل الذي حصل على تقدير مرتفع جداً بسبب الاهتمام الشديد من قبل البنوك بهذا

المعيار حيث حصل على 84.77%. لما لهذا العامل من تأثير على الائتمان الممنوح والاطمئنان من ناحية قدرة صاحب المشروع على سداد قيمة التمويل الممنوح.

(ب) تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-18)

تحليل الفقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تقوم المؤسسة بإعداد دراسة جدوى للمشاريع الجديدة المقدمة من طالبي الائتمان.	3.90	0.979	0.979	77.94	7.552	0.000
2.	وجود نموذج موحد في المؤسسة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة المقدمة يسهل عملية اتخاذ قرار الائتمان.	4.04	0.905	0.905	80.88	9.514	0.000
3.	القيام بإجراء دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مؤثر في اتخاذ قرار الائتمان.	4.24	0.799	0.799	84.78	12.684	0.000
4.	إفصاح مقدم طلب الائتمان عن البيانات المالية اللازمة لدراسة الجدوى يؤثر في قرار الائتمان بالقبول أو الرفض.	4.19	0.738	0.738	83.82	13.306	0.000
5.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان.	4.31	0.797	0.797	86.18	13.549	0.000
6.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة محدد رئيسي لقيمة التمويل المطلوب.	4.19	0.815	0.815	83.82	12.051	0.000
	جميع الفقرات	4.14	0.626	0.626	82.84	15.051	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "86.18%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة تعتبر عامل مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان".

2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "84.78%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "القيام بإجراء دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مؤثر في اتخاذ قرار الائتمان".

3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "83.82%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إفصاح مقدم طلب الائتمان عن البيانات المالية اللازمة لدراسة الجدوى يؤثر في قرار الائتمان بالقبول أو الرفض".
4. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "83.82%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة تعتبر محدد رئيسي لقيمة التمويل المطلوب".
5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "80.88%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "وجود نموذج موحد في المؤسسة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة المقدمة يسهل عملية اتخاذ قرار الائتمان".
6. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "77.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المؤسسة تقوم بإعداد دراسة جدوى للمشاريع الجديدة المقدمة من طالبي الائتمان".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة) تساوي 4.14، و الوزن النسبي يساوي 82.84 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نصار، 2005) ودراسة (أبو عبدو، 2004) ودراسة (الحاج، 2004) ودراسة (عيسى، 2004).

سبب هذه الاتفاق أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية، تعتمد أيضاً عند اتخاذها لقرار منح الائتمان على عامل الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة والتي تحتاج إلى تمويل، كواحد من بين العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، حيث تم ملاحظة ذلك في الدراسات السابقة، حيث أكدت نتائج هذه الدراسات بضرورة تقديم طالبي الائتمان دراسة جدوى من قبل مختصين تبين نسبة نجاح المشروع و قدرته على توليد الدخل ولو بشكل متوقع، ليساعد ذلك في اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

ثالثاً: فرضيات تتعلق بالسياسة الائتمانية

(أ) تعتبر الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-19)

تحليل الفقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان)

م.	الفقرة	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان عاملاً رئيسياً في قبول طلب الائتمان أو رفضه.	4.43	0.739	88.53	15.908	0.000
2.	تقوم المؤسسة بدراسة الضمانات المقدمة وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب.	4.49	0.763	89.71	16.057	0.000
3.	جودة وقوة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه.	4.35	0.806	87.06	13.841	0.000
4.	تقبل الشيكات أو الكمبيالات أو سند الدين المنظم وحدها كضمانات للموافقة على طلب الائتمان.	3.06	1.105	61.18	0.439	0.662
5.	تمثل الكفالة الشخصية مثل موظفي (الحكومة، وكالة الغوث، القطاع الخاص) المحولة رواتبهم إلى البنك عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	4.33	0.860	86.57	12.648	0.000
6.	يعتبر سند الدين المنظم الصادر عن الجهات القضائية عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	3.75	1.042	75.00	5.935	0.000
7.	تمثل الشيكات البنكية المسحوبة على طالبي الائتمان أو الكفلاء عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.	3.68	1.126	73.53	4.956	0.000
8.	إمكانية استخدام أصول المشروع كضمان يعزز قرار منح الائتمان.	3.03	1.180	60.60	0.207	0.837
9.	يتم استيفاء الضمانات بقيمة كافية وتزيد عن قيمة الائتمان المطلوب.	3.85	0.909	77.01	7.663	0.000
	جميع الفقرات	3.89	0.498	77.72	14.675	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "89.71%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤسسة تقوم بدراسة الضمانات المقدمة وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب ".
2. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان تشكل عاملاً رئيسياً في قبول طلب الائتمان أو رفضه ".
3. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "87.06%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " جودة وقوة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه ".
4. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "86.57%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الكفالة الشخصية مثل موظفي (الحكومة، وكالة الغوث، القطاع الخاص) المحولة رواتبهم إلى البنك تمثل عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان ".
5. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "77.01%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم استيفاء الضمانات بقيمة كافية وتزيد عن قيمة الائتمان المطلوب ".
6. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "75.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " سند الدين المنظم الصادر عن الجهات القضائية يعتبر عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان ".
7. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "73.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الشيكات البنكية المسحوبة على طالبي الائتمان أو الكفلاء تمثل عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان ".
8. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "61.18%" ومستوى الدلالة "0.662" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " الشيكات أو الكمبيالات أو سند الدين المنظم تقبل وحدها كضمانات للموافقة على طلب الائتمان بصورة متوسطة ".
9. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "60.60%" ومستوى الدلالة "0.837" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " إمكانية استخدام أصول المشروع كضمان يعزز قرار منح الائتمان بصورة متوسطة ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان) تساوي 3.89، و الوزن النسبي يساوي 77.72 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نصار، 2005) ودراسة (عيسى، 2004) ودراسة (الحاج، 2004) ودراسة (أبو عبدو، 2004).

على الرغم من أن عامل الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان من أهم العوامل التي تعتمد عليها البنوك الفلسطينية عند اتخاذ قرار الائتمان، لما في ذلك لضمان استرداد قيمة التمويل الممنوح، وتقليل مخاطر التعثر، إلا أن أيضاً هذا العامل يلقي اهتماماً في مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية عند اتخاذها للقرار الائتماني، ولكن بدرجة أقل من اعتماد البنوك على هذا العامل، ولا يعتبر ذلك اختلافاً حيث في مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية يوجد اهتمام أكبر في العوامل المتعلقة بالسمعة المالية للعميل وقدرة مشروعه على توليد الدخل عند اتخاذ القرار الائتماني، ويظهر ذلك جلياً في الترتيب الذي حصل عليه معيار الضمانات المقدمة من طالبي التمويل في جدول تحليل المحاور مجتمعة.

وتأتي هذه النتيجة متماثية مع ما يناهدي به رواد التمويل الأصغر من ضرورة تقديم الخدمات التمويلية للفقراء ليكونوا منتجين ونشيطين اقتصادياً وبضمانات معقولة (خالد وآخرون، 2006)، (إلياء، قطان، 2006)، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتاهي الصغر، 2009). ولكن ما تطلبه برامج ومؤسسات الإقراض في فلسطين من ضمانات قد تكون صعب توفيرها من قبل العميل، هو بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في غزة والضفة الغربية.

ب) تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة. تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-20)

تحليل الفقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي الوزني	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تقوم المؤسسة بمراجعة وملائمة سياستها الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية و السياسية السائدة.	4.57	0.527	91.47	24.606	0.000
2.	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للمؤسسة.	4.47	0.585	89.41	20.724	0.000
3.	تؤثر الإغلاقات المستمرة للمعايير والقيود على حركة بعض المواد والسلع على السياسة الائتمانية للمؤسسة.	4.46	0.679	89.12	17.687	0.000
4.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة على قيمة التمويل المراد منحه لطلبي الائتمان.	4.37	0.621	87.35	18.171	0.000
5.	تقوم المؤسسة بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.	4.37	0.667	87.35	16.908	0.000
6.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة على فترة السداد الممنوحة لطلبي الائتمان.	4.18	0.690	83.53	14.064	0.000
7.	تتغير أهمية العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.	4.24	0.676	84.78	14.995	0.000
	جميع الفقرات	4.38	0.454	87.56	25.016	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "91.47%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤسسة تقوم بمراجعة وملائمة سياستها الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية و السياسية السائدة ".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "89.41%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الظروف الاقتصادية والسياسية العامة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للمؤسسة ".
3. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "89.12%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الإغلاقات المستمرة للمعايير والقيود تؤثر على حركة بعض المواد والسلع على السياسة الائتمانية للمؤسسة ".

4. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "87.35%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة تؤثر على قيمة التمويل المراد منحه لطالبي الائتمان. "

5. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "87.35%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤسسة تقوم بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. "

6. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "84.78%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " أهمية العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تتغير تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. "

7. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "83.53%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " الظروف الاقتصادية والسياسية العامة تؤثر على فترة السداد الممنوحة لطالبي الائتمان. "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السابع (الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان) تساوي 4.38، و الوزن النسبي يساوي 87.56 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، ديسمبر، 2009) و دراسة (أبو عبود، 2004) و دراسة (نصار، 2005) و دراسة (الحاج، 2004) و دراسة (عيسى، 2004) و دراسة (مسار، 2002).

سبب هذه الاتفاق أن مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك التجارية تقوم بمراجعة سياستها الائتمانية وما تحتويه من معايير وعوامل لمنح الائتمان، من فترة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بطالبي الائتمان، بنفس الدرجة والأهمية، وهذا يظهر بشكل واضح في نتائج هذه الدراسة حيث حصل عامل الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان على المرتبة الثالثة وبوزن نسبي 87.56% وهي درجة عالية، مما يبين الأهمية الكبيرة لهذا العامل في تأثيره على قرار منح الائتمان.

ج) تعتبر السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم (4-21)

تحليل الفقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر)

م.	الفقرة	المتوسط النسبي	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
1.	تقوم المؤسسة بإصدار القروض وفقاً لخطة شهرية من حيث العدد والقيمة.	4.28	0.826	85.59	12.776	0.000
2.	تتغير معايير القبول أو الرفض لطلبات الائتمان المقدمة بناءً على مقدار السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل.	3.79	1.073	75.88	6.104	0.000
3.	تلعب السيولة النقدية المتوفرة للمؤسسة دوراً مهماً في تحديد قيمة الائتمان المراد منحه.	4.03	0.984	80.60	8.564	0.000
4.	قيام المؤسسة بتقييم محفظة الإقراض ونسب نشاطها باستمرار يساعد في إعداد خطط واضحة لإصدار القروض.	4.49	0.635	89.71	19.299	0.000
5.	تقوم المؤسسة بالموازنة بين السيولة المتوفرة لديها وعدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.	4.30	0.675	85.97	15.757	0.000
6.	نسبة السداد مهمة جداً لتوفير السيولة اللازمة لإصدار قروض جديدة	4.63	0.596	92.65	22.581	0.000
7.	زيادة السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر تجعلها تخفض أرباحها لزيادة عدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.	3.65	1.089	72.94	4.897	0.000
	جميع الفقرات	4.16	0.556	83.28	17.248	0.000

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

1. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "92.65%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "نسبة السداد مهمة جداً لتوفير السيولة اللازمة لإصدار قروض جديدة".

2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "89.71%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "قيام المؤسسة بتقييم محفظة الإقراض ونسب نشاطها باستمرار يساعد في إعداد خطط واضحة لإصدار القروض".

3. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "85.97%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المؤسسة تقوم بالموازنة بين السيولة المتوفرة لديها وعدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان".

4. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "85.59%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المؤسسة تقوم بإصدار القروض وفقاً لخطة شهرية من حيث العدد والقيمة".

5. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "80.60%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "السيولة النقدية المتوفرة للمؤسسة تلعب دوراً مهماً في تحديد قيمة الائتمان المراد منحه".

6. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "75.88%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تتغير معايير القبول أو الرفض لطلبات الائتمان المقدمة بناءً على مقدار السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل".

7. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "72.94%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "زيادة السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر تجعلها تخفض أرباحها لزيادة عدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثامن (السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر) تساوي 4.16، و الوزن النسبي يساوي 83.28% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" كما أن مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، ديسمبر، 2009) ودراسة (نصار، 2005) ودراسة (عيسى، 2004).

سبب هذه الاتفاق مع هذه الدراسات لما لعامل السيولة المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر من أهمية وتأثير على القرارات الائتمانية، سواء من حيث القبول والرفض، أو مبلغ التمويل، نسبة الأرباح على مبلغ التمويل، ومعدل الانتشار في السوق، ويظهر جدول رقم (4-21) تحليل محاور الدراسة مجتمعة الترتيب الذي حصل عليه هذا العامل وهو المركز الرابع من بين

العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر، لما لهذا العامل أهمية كبيرة في تأثيره على قرار منح الائتمان.

تحليل محاور الدراسة مجتمعة: العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4-22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة والتي تعبر عن العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة كما يأتي:

جدول رقم (4-22)

محاور الدراسة مجتمعة (العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة)

م.	المحور	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى	النسبي الوزن حسب الترتيب
الأول	السمعة المالية لطالبي الائتمان	4.59	0.563	91.84	23.316	0.000	1
الثاني	الخبرة العملية لطالبي الائتمان	3.84	0.566	76.76	12.203	0.000	7
الثالث	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	3.74	0.346	74.82	17.660	0.000	8
الرابع	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	4.39	0.491	87.79	23.325	0.000	2
الخامس	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	4.14	0.626	82.84	15.051	0.000	5
السادس	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	3.89	0.498	77.72	14.675	0.000	6
السابع	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	4.38	0.454	87.56	25.016	0.000	3
الثامن	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	4.16	0.556	83.28	17.248	0.000	4
	جميع المحاور	4.17	0.330	83.47	29.354	0.000	

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجة حرية "67"

ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 4.17، والوزن النسبي يساوي 83.47% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود عوامل تؤثر في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

رابعاً: فرضيات تتعلق بالمتغيرات الشخصية

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات

المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الجنس.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى للجنس.

جدول رقم (4-23)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى للجنس

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الجنس	المحور
0.000	4.413	0.240	4.829	38	ذكر	السمعة المالية لطالبي الائتمان
		0.701	4.292	30	أنثى	
0.482	0.707	0.487	3.882	38	ذكر	الخبرة العملية لطالبي الائتمان
		0.658	3.783	30	أنثى	
0.000	4.473	0.321	4.599	38	ذكر	القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة
		0.544	4.125	30	أنثى	
0.229	1.213	0.599	4.224	38	ذكر	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة
		0.653	4.039	30	أنثى	
0.650	0.456	0.555	3.910	38	ذكر	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان
		0.421	3.855	30	أنثى	
0.000	4.142	0.381	4.560	38	ذكر	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان
		0.440	4.148	30	أنثى	
0.075	1.812	0.563	4.271	38	ذكر	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر
		0.526	4.029	30	أنثى	
0.964	-0.045	0.332	3.739	38	ذكر	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان
		0.369	3.743	30	أنثى	
0.001	3.651	0.269	4.293	38	ذكر	جميع المحاور
		0.341	4.023	30	أنثى	

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ و درجة حرية " 66 "

ويتبين من جدول رقم (4-23) أن قيمة مستوى الدلالة لمحاو

(1) السمعة المالية لطالبي الائتمان (2) القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة (3) الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان " اقل من 0.05 مما يعني وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى للجنس والفروق لصالح " الذكور".

أما باقي المحاور فكانت قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى للجنس

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى للجنس والفروق لصالح " الذكور".

الاختلاف في آراء أفراد العينة من الذكور والإناث، حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، هو أن الذكور أكثر جراءة من الإناث في اتخاذ القرار الائتماني، وماله من تحمل المسؤولية والخوف من المخاطرة سواء كان بالرفض أو بالقبول، على الرغم من وجود معايير وعوامل لمنح الائتمان ضمن السياسة الائتمانية لبرامج ومؤسسات الإقراض الذين يعملون بها.

(2) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى العمر

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى العمر كما هو موضح في الجدول التالي:-

جدول رقم (4-24)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA)) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
السمعة المالية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.645	2	0.322	1.017	0.367
	داخل المجموعات	20.594	65	0.317		
	المجموع	21.238	67			
الخبرة العملية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.459	2	0.230	0.709	0.496
	داخل المجموعات	21.039	65	0.324		
	المجموع	21.498	67			
القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	بين المجموعات	0.239	2	0.120	0.488	0.616
	داخل المجموعات	15.934	65	0.245		
	المجموع	16.173	67			
الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	بين المجموعات	0.447	2	0.224	0.564	0.572
	داخل المجموعات	25.790	65	0.397		
	المجموع	26.237	67			
الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	بين المجموعات	0.133	2	0.067	0.263	0.770
	داخل المجموعات	16.467	65	0.253		
	المجموع	16.600	67			
الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.662	2	0.331	1.634	0.203
	داخل المجموعات	13.165	65	0.203		
	المجموع	13.827	67			
السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	بين المجموعات	1.465	2	0.732	2.469	0.093
	داخل المجموعات	19.281	65	0.297		
	المجموع	20.745	67			
العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.260	2	0.130	1.087	0.343
	داخل المجموعات	7.765	65	0.119		
	المجموع	8.025	67			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.090	2	0.045	0.409	0.666
	داخل المجموعات	7.192	65	0.111		
	المجموع	7.282	67			

مستوى الدلالة α 0.05 ودرجات حرية "2، 67"

ويبين جدول رقم (4-24) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى إلى العمر.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.666 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى العمر

نجد أن هناك توافق في آراء أفراد العينة، حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، تعزى إلى العمر، وذلك لأن الأعمار متقاربة حسب ما ورد في جدول تحليل خصائص العينة تبعاً للعمر، وهذا يتفق مع دراسة (العاجز، 2008)، والتي من نتائجها عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين تعزى لمتغير العمر.

3) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول رقم (4-25)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي (مدير/منسق، موظف قروض)

المحور	المسمى الوظيفي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة sig
السمعة المالية لطالبي الائتمان	مدير	16	4.781	0.340	1.554	0.125
	موظف قروض	52	4.534	0.606		
الخبرة العملية لطالبي الائتمان	مدير	16	3.833	0.390	-0.039	0.969
	موظف قروض	52	3.840	0.614		
القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	مدير	16	4.547	0.418	1.476	0.145
	موظف قروض	52	4.341	0.506		
الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	مدير	16	4.135	0.817	-0.049	0.961
	موظف قروض	52	4.144	0.564		

تابع لجدول رقم (4-25)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي (مدير/منسق، موظف قروض)

المحور	المسمى الوظيفي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة sig
الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	مدير	16	3.873	0.509	-0.115	0.909
	موظف قروض	52	3.890	0.499		
الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	مدير	16	4.545	0.391	1.700	0.094
	موظف قروض	52	4.327	0.463		
السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	مدير	16	4.250	0.556	0.705	0.483
	موظف قروض	52	4.137	0.559		
العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	مدير	16	3.725	0.334	-0.212	0.833
	موظف قروض	52	3.746	0.353		
جميع المحاور	مدير	16	4.250	0.303	1.057	0.294
	موظف قروض	52	4.150	0.337		

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ و درجة حرية " 66 "

ويتبين من جدول رقم (4-25) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى إلى المسمى الوظيفي.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.294 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المسمى الوظيفي.

نجد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، تعزى للمسمى الوظيفي إلى أن هناك تأثير للسياسة الائتمانية داخل برامج ومؤسسات الإقراض على إجابات المبحوثين، خاصة أن معظم أفراد العينة هم من موظفي القروض، حسب ما ورد في جدول خصائص العينة تبعاً للمسمى الوظيفي، حيث أن نسبة 76.5% من أفراد العينة مسماهم الوظيفي موظف قروض، وتتفق بذلك مع نتائج دراسة (العاجز، 2008).

4) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات المبحوثين

حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى سنوات الخبرة

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى سنوات الخبرة.

جدول رقم (4-26)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F "	مستوى الدلالة
السمعة المالية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	2.793	2	1.396	4.920	0.010
	داخل المجموعات	18.446	65	0.284		
	المجموع	21.238	67			
الخبرة العملية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	2.021	2	1.011	3.373	0.040
	داخل المجموعات	19.477	65	0.300		
	المجموع	21.498	67			
القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	بين المجموعات	1.225	2	0.612	2.662	0.077
	داخل المجموعات	14.948	65	0.230		
	المجموع	16.173	67			
الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة	بين المجموعات	0.099	2	0.050	0.123	0.884
	داخل المجموعات	26.138	65	0.402		
	المجموع	26.237	67			
الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان	بين المجموعات	0.107	2	0.053	0.210	0.811
	داخل المجموعات	16.493	65	0.254		
	المجموع	16.600	67			
الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان	بين المجموعات	1.293	2	0.646	3.352	0.041
	داخل المجموعات	12.535	65	0.193		
	المجموع	13.827	67			
السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر	بين المجموعات	1.040	2	0.520	1.714	0.188
	داخل المجموعات	19.706	65	0.303		
	المجموع	20.745	67			
العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.023	2	0.011	0.093	0.911
	داخل المجموعات	8.002	65	0.123		
	المجموع	8.025	67			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.270	2	0.135	1.251	0.293
	داخل المجموعات	7.013	65	0.108		
	المجموع	7.282	67			

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجات حرية "2، 218"

ويبين جدول رقم (4-26) أن قيمة مستوى الدلالة لمحاوَر "السمعة المالية لطالبي الائتمان، الخبرة العملية لطالبي الائتمان، الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان" أقل من 0.05 مما يعني وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاوَر يعزى إلى سنوات الخبرة. أما باقي المحاوَر فكانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاوَر يعزى إلى سنوات الخبرة بشكل عام.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاوَر تساوي 0.293 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى سنوات الخبرة.

نجد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، تعزى إلى سنوات الخبرة إلى أن هناك سياسة ائتمانية داخل برامج ومؤسسات الإقراض تحكم الجميع عند اتخاذ القرار الائتماني، بغض النظر عن سنوات الخبرة، وهذا يختلف مع نتائج دراسة (العاجز، 2008).

(5) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين استجابات

المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية

جدول رقم (4-27)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة

في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة sig
السمعة المالية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	7.872	3	2.624	12.564	0.000
	داخل المجموعات	13.366	64	0.209		
	المجموع	21.238	67			
الخبرة العملية لطالبي الائتمان	بين المجموعات	0.492	3	0.164	0.499	0.684
	داخل المجموعات	21.007	64	0.328		
	المجموع	21.498	67			
القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة	بين المجموعات	5.776	3	1.925	11.852	0.000
	داخل المجموعات	10.397	64	0.162		
	المجموع	16.173	67			

تابع لجدول رقم (4-27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية

0.185	1.659	0.631	3	1.893	بين المجموعات	الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة
		0.380	64	24.344	داخل المجموعات	
			67	26.237	المجموع	
0.684	0.500	0.127	3	0.380	بين المجموعات	الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان
		0.253	64	16.220	داخل المجموعات	
			67	16.600	المجموع	
0.005	4.657	0.826	3	2.478	بين المجموعات	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان
		0.177	64	11.350	داخل المجموعات	
			67	13.827	المجموع	
0.552	0.705	0.221	3	0.664	بين المجموعات	السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر
		0.314	64	20.082	داخل المجموعات	
			67	20.745	المجموع	
0.837	0.284	0.035	3	0.105	بين المجموعات	العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان
		0.124	64	7.919	داخل المجموعات	
			67	8.025	المجموع	
0.009	4.190	0.399	3	1.196	بين المجموعات	جميع المحاور
		0.095	64	6.087	داخل المجموعات	
			67	7.282	المجموع	

مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ودرجات حرية "2، 218"

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية ويبين جدول رقم (4-27) أن قيمة مستوى الدلالة لمحاور "السمعة المالية لطالبي الائتمان، القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة، الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان" أقل من 0.05 مما يعني وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى إلى الدرجة العلمية. أما باقي المحاور فكانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق بين أفراد العينة حول تلك المحاور يعزى إلى الدرجة العلمية وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.009 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق عند مستوى دلالة

$a = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى الدرجة العلمية.

جدول رقم (4-28)

اختبار شففيه لفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير الدرجة العلمية

دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	ثانوية عامة فما دون	الفروق بين المتوسطات
م=4.31	م=4.24	م=3.93	م=4.06	
-0.245	-0.172	0.130	.0	ثانوية عامة فما دون م=4.06
-0.375*	-0.303*		-0.130	دبلوم م=3.93
-0.073		0.303*	0.172	بكالوريوس م=4.24
	0.073	0.375*	0.245	دراسات عليا م=4.31

كما تم استخدام اختبار شففيه لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان حسب متغير الدرجة العلمية ويبين اختبار شففيه جدول رقم (4-28) أن الفروق بين فئتي "دبلوم" و "بكالوريوس" والفروق لصالح الفئة "بكالوريوس"، كما توجد فروق بين فئتي "دبلوم" و "ماجستير" والفروق لصالح الفئة "ماجستير"

وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح فئتي البكالوريوس والماجستير يعني أن مهام حملة الدبلوم لا تتضمن مسئوليات اتخاذ القرارات الائتمانية، وغالباً ما تكون مهام هذه الفئة في متابعة دفع الأقساط وأمور إعداد وحفظ وطباعة ملفات الائتمان المقدمة، وربما القيام ببعض الزيارات الميدانية وإعداد تقرير بها دون التوصية بالقبول أو الرفض لطلبات الائتمان.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

ثالثاً: دراسات مقترحة

أولاً: نتائج الدراسة

بعد تحليل فقرات وفرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. النتائج المتعلقة بالعميل

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بدرجة عالية من قبل أفراد العينة على جميع فقرات السمعة المالية لطالبي الائتمان على أنها تؤثر بشكل قوي على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، إذ حصل هذا العامل على الترتيب الأول من بين العوامل حيث حصل على نسبة تأثير 91.84%، لما له من أهمية من وجهة نظر العاملين في برامج ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، حيث منذ البداية تقوم تلك المؤسسات بالاستفسار عن السمعة المالية لطالبي الائتمان لتبتعد بذلك عن أية مشاكل قد تواجهها من قبل طالبي الائتمان.
- بينت نتائج الدراسة أن لعامل الخبرة العملية لطالبي الائتمان تأثير ضعيف على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، إذ حصل على الترتيب السابع من بين العوامل، وسجل نسبة تأثير 76.76%، وهذا يعني أن برامج ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، لا تركز كثيراً على عامل خبرة مقدمي طلبات التمويل عند اتخاذها للقرار الائتماني.
- بينت نتائج الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان التأثير الأضعف على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، إذ حصل على الترتيب الثامن من بين العوامل، وسجل نسبة تأثير 74.82%، وهذا يعني أن مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، لا تركز بدرجة كبيرة على هذا العامل لعدة أسباب وأهمها الخوف من عدم استمرارية عملها وعدم استرداد لرأس مالها، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تأمين على القروض الممنوحة، وعادات المتعاملين المتمثلة في المنح والهبات.

2. النتائج المتعلقة بالمشروع

- أظهرت نتائج الدراسة أن القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة تؤثر وبشكل كبير على قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، إذ حصل على الترتيب الثاني من بين العوامل وبنسبة تأثير بلغت 87.79%، لما لهذا العامل من أهمية في برامج ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، حيث تعتمد تلك المؤسسات في قرارها الائتماني على قدرة المشاريع القائمة المتقدمة للحصول على التمويل اللازم في القدرة على توليد الدخل، الذي يعتبر من أهم وأول مصدر لسداد القروض الممنوحة.

- بينت نتائج الدراسة أن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة تؤثر إلى حد ما في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، ليحصل هذا العامل على الترتيب الخامس من بين العوامل وبدرجة تأثير بلغت 82.84% مما يعني أن هناك تفاوت في أهمية العوامل ودرجة تأثيرها في القرار الائتماني.

3. النتائج المتعلقة بالسياسة الائتمانية

- أظهرت نتائج الدراسة أن الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان تؤثر في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، ولكن بدرجة أقل من تأثير بعض العوامل مثل السمعة المالية لطالبي الائتمان والقدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة، ويظهر ذلك جلياً في أن هذا العامل قد حصل على الترتيب السادس من بين العوامل وبلغت نسبة تأثيره 77.72%.
- بينت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على جميع فقرات المالية الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان وتأثيرها العالي في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، حيث حصلت على الترتيب الثالث من بين العوامل إذ حصلت على نسبة تأثير بواقع 87.56%، لما لهذا العامل من أهمية واضحة من وجهة نظر العاملين في برامج ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، حيث تهتم تلك البرامج والمؤسسات بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان نتيجة للتقلبات السياسية وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التمويل الأصغر بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية، وبالتالي يؤثر ذلك على أفكار واضعي السياسات الائتمانية في مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين وما تحويه تلك السياسات من عوامل لمنح الائتمان.
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاق كبير في آراء أفراد العينة وإجاباتهم على جميع فقرات السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر، لما لها من تأثير مرتفع على قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات العاملة في قطاع غزة، حيث حصلت على الترتيب الرابع من بين العوامل ووصل نسبة تأثيرها إلى 83.28%، لما لهذا العامل من أهمية عالية من وجهة نظر الطاقم الائتماني العامل في برامج ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، كذلك الأثر على معدلات الانتشار في السوق من عدمه، حيث توفر السيولة بدرجة معقولة يساعد في الانتشار وإصدار العديد من القروض، والعكس في حال عدم توفر السيولة المالية لتلك البرامج والمؤسسات.

4. الفروق في استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة تعزى للجنس والفروق لصالح " الذكور"، ويدل ذلك على الاختلاف بين الذكور والإناث في درجة تحمل المسؤولية والمخاطر عند اتخاذ القرار الائتماني.
- بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة تعزى للعمر، وذلك بسبب تقارب الأعمار في أفراد العينة.
- كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة تعزى للمسمى الوظيفي، وذلك بسبب تأثير السياسة الائتمانية داخل برامج ومؤسسات الإقراض على إجابات المبحوثين، خاصة أن معظم أفراد الطاقم الائتماني هم من موظفي القروض.
- بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة، وذلك بسبب خضوع الطاقم الائتماني لسياسة ائتمانية داخل برامج ومؤسسات الإقراض عند اتخاذ القرار الائتماني، بغض النظر عن سنوات الخبرة.
- كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق في إجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة تعزى إلى الدرجة العلمية، لصالح فئتي البكالوريوس والماجستير بسبب أن مهام حملة الدبلوم لا تتضمن مسؤوليات اتخاذ القرارات الائتمانية، وغالباً ما تكون مهام هذه الفئة في متابعة دفع الأقساط وأمور إعداد وحفظ وطباعة ملفات الائتمان المقدمة ربما القيام ببعض الزيارات الميدانية وإعداد تقرير بها دون التوصية بالقبول أو الرفض لطلبات الائتمان.

ثانياً: التوصيات

يشكل التمويل الأصغر أهمية بالغة في تنمية المشاريع الصغيرة جداً، كما يساعد في تنمية المجتمع الفلسطيني، من حيث تخفيض نسبة البطالة الآخذة في الازدياد بسبب الحصار والإغلاق المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير فرص عمل دائمة ولو على شكل مشاريع صغيرة ومدرة للدخل، كما يعمل الائتمان الموجه للمشاريع الناجحة على تنمية تلك المشاريع فعلاً ومن ثم الوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية الشاملة وتعزيز الرضا والمكانة الاجتماعية، ومع ذلك فلا بد من الموازنة بين منح الائتمان والالتزام بالمعايير والعوامل التي يستند عليها عند اتخاذ القرار الائتماني، وبناءً على ما سبق يوصي الباحث بما يلي:

1. توحيد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة، وذلك عن طريق عقد ورشة عمل من قبل الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتاهي الصغر بصفتها المظلة الجامعة لمؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين، من خلال تمثيل جميع المؤسسات الأعضاء، والاتفاق على عوامل واضحة يستند عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان، على أن يتم اعتماد تلك العوامل في السياسة الائتمانية للمؤسسات.
2. ضرورة تعاون مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة في مجال تبادل المعلومات حول طالبي الائتمان، لضمان عدم ازدواجية في التمويل لتخفيف الأعباء المالية على المقترضين، والذي يجعل تلك المؤسسات أكثر عرضة لمشاكل استرداد التمويل الممنوح. من خلال توفير قاعدة بيانات مشتركة للمستفيدين النشطين من مؤسسات وبرامج الإقراض في قطاع غزة.
3. ضرورة اهتمام برامج مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة بعامل الخبرة العملية لطالبي الائتمان، لما لهذا العامل من أهمية على مستقبل الائتمان الممنوح ونجاح المشروع الممول.
4. ضرورة اهتمام برامج ومؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة بعمل جدى اقتصادي للمشاريع المتقدمة للحصول على التمويل اللازم ولو بشكل بسيط ومختصر لما لهذا العامل من أهمية في قرار منح الائتمان على الرغم من أن نتائج دراسة الجدوى مبنية على بيانات متوقعة.
5. ضرورة التيسير والتخفيف على طالبي الائتمان فيما يتعلق بالضمانات بشكل يضمن حق برامج ومؤسسات الإقراض من استرداد القروض الممنوحة.
6. ضرورة عمل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في قطاع غزة على تطوير قدرات ومهارات موظفي الائتمان في مؤسسات الإقراض في قطاع غزة فيما يتعلق بالقدرة على اتخاذ القرار الائتماني الصائب، وإحسان التعامل مع الجمهور، وذلك من خلال إخضاع هؤلاء الموظفين لدورات تدريبية وعقد ورشات العمل وحلقات النقاش مع أشخاص مختصين في مجال التمويل الأصغر.

7. زيادة الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل كعامل مؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

1. يقترح أن تجرى دراسة علمية حول العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر ومدى ملائمة تلك العوامل للمستفيدين من برامج ومؤسسات التمويل. سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فقط في منطقة قطاع غزة. الفلسطينية.
2. يقترح أن تجرى دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة مدى استغلال أصحاب المشاريع الصغيرة جداً للتمويل الصغير، الذي حصلوا عليه من مؤسسات التمويل الأصغر، في إنشاء أو تطوير مشاريع صغيرة تجعلهم منتجين ونشيطين اقتصادياً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إلبا، ماركو: ترجمة قطان، فادي. 2006. أساسيات التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، إيطاليا.
2. عاشور، يوسف. 2003. آفاق النظام المصرفي الفلسطيني، مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطينيات. الرنتيسي للطباعة والنشر، فلسطين.
3. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد. 2001. البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.
4. العساف صالح حمد. 1995. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
5. كشك، محمد بهجت. 1996. مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية. دار الطباعة الحرة، الإسكندرية. مصر.
6. مؤسسة مبرة، كتاب المبرة الجامعي للمشاريع المتناهية في الصغر. المؤسسة الخيرية الكويتية مبرة المؤسسة العالمية للتنمية (www.idf-kwt.org,2009). تاريخ الإطلاع ديسمبر 2009
7. يونس، محمد. 2007. ترجمة عارف، عالية، بنك الفقراء، القروض متناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

ثانياً: الدراسات والأبحاث العلمية

8. البحيسي، عصام. 2006. نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13-15 فبراير.
9. جبر، ناصر. 2009. مؤسسات التمويل الأصغر الصغير وضرورات الاستمرار في ظل الأزمات.
10. الحاج، طارق. 2004. معايير منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في البنوك الإسلامية الفلسطينية، رسالة ماجستير. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 2/18.

11. دراسة Planet Finance والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. 2007. النسخة العربية، استطلاع سوق التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.
12. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. 2003. الممارسات الفضلى في تنفيذ برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، النشرة الثانية.
13. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. إبريل 2009. دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
14. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. 2003. دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية.
15. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. ديسمبر 2009. أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة.
16. الصفدي، سماح. 2004. منهجية الإقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
17. العاجز، سناء. 2008. مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. عارف، عالية. 2009. إدارة القروض متناهية في الصغر، المجلة العربية للإدارة، مج 29، ع 1 يونيو.
19. عاشور، يوسف. 2000. اتجاهات جديدة في توفير الائتمان إلى النساء العاملات في تجارة الشنطة والبسطة عبر الحدود في قطاع غزة. مجلة كلية التجارة للبحث العلمي، جامعة الإسكندرية، الجزء 37، الأول.
20. عاشور، يوسف، الصفدي، سماح. 2006. "منهجية الإقراض بضمان المجموعة"، دراسة تطبيقية على موظفي برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في فلسطين، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13-15 فبراير.
21. عيسى، أمجد. 2004. السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.

22. مسار. 2002. دراسة العرض والطلب للتمويل الصغير وبالغ الصغر في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل الأوضاع الحالية، الانتفاضة، فلسطين.
23. الناقة، خليل. 2004. قياس أثر برنامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية بقطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية. غزة. 2004.

ثالثاً: التقارير والمنشورات

1. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. "الإحصاء في ذكرى النكبة: سيتساوى عدد الفلسطينيين واليهود ما بين النهر والبحر بحلول عام 2016.
2. تقرير المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص. 2009. غزة.
3. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2003. المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر.
4. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2003. المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر.
5. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2003. إرشادات لتحقيق توافق الآراء في مجال التمويل الأصغر.
6. وثيقة البنك الدولي. 2004. الركود أم الانتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Beatriz, Armendáriz and Jonathan, Morduch.2007.**The Economics of Microfinance** ,MIT, Cambridge, Massachusetts London, England .
2. Berenbach, Shari & Guzman, Diego (1994). "The Solidarity Group Experience World wide" (in) "**The New World of Microenterprise Finance**", Maria Otero & Elisabeth Rhyne (ed), Kumarian Press, USA.
3. Claus, Maurer.1999. "**Bank Rakyat Indonesia (BRI); Indonesia (Case Study)**" Consultative Group to Assist the Poor,CGAP.
4. Counts, Alex.2008. "**Small Loans, Big Dreams: How Nobel Prize Winner Muhammad Yunus and Microfinance are Changing the World**".
5. Ford Foundation. 2006. **Muhammad Yunus and the Grameen Bank Win the Nobel Peace Prize for 2006**. <http://www.fordfoundation.org/newsroom>
6. Hauge, Sorn (1999). "**Household, Group and Program Factors in Group Based Credit Delinquency**", 11th Annual Meeting on Socio-Economics, Madison, Wisconsin, USA.
7. Jain, Pankaj and Moore, Mick (2003). "**What makes Microcredit programmes effective? Fashionable fallacies and worldable realities**". Institute of Development Studies, England.
8. Kevane, m. & Wydick, b. (2001) **Microenterprise Lending to Female Entrepreneurs: Sacrificing Economic Growth for Poverty Alleviation?** World Development, 29, 1225- 1236.
9. Khaled, Mohammed & Lauer, Kate & Reille, Xavier. 2006.**meeting the demand for microfinance in the west bank and Gaza** , Palestine.
10. Khan, Ajaz Ahmed. 2008. **Islamic Microfinance, Theory, Policy and Practice**, Islamic Relief.
11. Ledgerwood, Joanna.2006.**Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective**" (Sustainable Banking With the Poor).
12. Littlefield, Elizabeth and Rosenberg, Richard. 2004."**Microfinance and the Poor: Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance**" CGAP/ Finance & Development 41, no.2.
13. Marilyn S. Manalo.2003."**Microfinance Institutions' Response in Conflict Environments: Eritrea – Savings and Micro Credit Program West Bank and Gaza Palestine for Credit and Development Haiti – Micro Credit National, S.A. Africa Region Working Paper Series No. 54.**
14. Matthäus Ingrid -, J. D. von Pischke Maier. 2008. "**New Partnerships for Innovation in Microfinance**"
15. Otero, Maria and Elisabeth, Rhyne.2006. **Microfinance through the next decade**", Study prepared upon request of International Summit of Microcredit.
16. planet finance & Palestinian business women's association (Asala).**2007 Market research report on client satisfaction and new product development** , Palestine.

17. planet finance & Unrwa.2006.**Impact Assessment Study For Unrwa microfinance And Micro enterprise Department.**
18. Prokopenko, Vassili and Holden,Paul (2001) " **the financial development & reducing Poverty**, World Bank Paper
19. Rosenberg, Richard. 1999.“**Measuring Microcredit Delinquency: Ratios Can Be Harmful to Your Health**”, CGAP Occasional Paper No. 3. Washington D.C.
20. Simanowitz, Anton (2002) "**Ensuring Impact. Reaching the poorest while building financially self-sufficient institutions, and showing improvement in the lives of the poorest women and their Families**", Impact, Institute of Development Studies, UK.
21. World Bank Paper.2003.“**Microfinance consensus guidelines – Definitions of selected financial terms, ratios, and adjustments for microfinance**”, CGAP/The World Bank Group, Washington D.C.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.accion.org>
2. <http://www.bri.co.id> - Bank Rakyat Indonesia
3. <http://www.cgap.org> - Consultative Group to Assist the Poor
4. <http://www.grameen-info.org>
5. <http://www.microcreditsummit.org>
6. <http://www.microfin.com> - Microfin Technical Support Website
7. <http://www.microfinancegateway.org>
8. <http://www.palmfi.org>-The Palestinian Network for small and microfinance
9. <http://www.sanabelnetwork.org> - Sanabel, Microfinance network of the Arab countries
10. <http://www.themix.org> - Microfinance Information Exchange

الملاحق

أولاً: ملحق رقم (1): قائمة المحكمين

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي
1.	أ.د. ماجد الفرا	أستاذ مشارك وعميد كلية التجارة - الجامعة الإسلامية غزة
2.	د.علي عبد الله شاهين	أستاذ مساعد في كلية التجارة - مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية - الجامعة الإسلامية غزة
3.	د.سمير صافي	أستاذ مساعد في كلية التجارة - الجامعة الإسلامية غزة
4.	د.عصام محمد البحيصي	أستاذ مساعد في كلية التجارة - الجامعة الإسلامية غزة
5.	د.رشدي وادي	أستاذ مساعد في كلية التجارة - الجامعة الإسلامية غزة
6.	د.علام محمد حمدان	أستاذ مساعد في كلية العلوم المالية والإدارية، الجامعة الأهلية، البحرين
7.	د.نافذ محمد بركات	أستاذ مساعد في كلية التجارة - الجامعة الإسلامية غزة

ثانياً: ملحق رقم (2): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

السيدة/-----المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،،،

انطلاقاً من قناعتنا بدوركم الإيجابي في مجال التمويل الأصغر وتخفيف الفقر في قطاع غزة، خاصة بما يتعلق بمجال عملكم واختصاصكم، فإنني كطالب ماجستير في الجامعة الإسلامية، أقوم بدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة" أرجو من حضرتكم الإجابة على الاستبانة التالية، علماً بأن المعلومات التي سأحصل عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. واقبلوا فائق الاحترام

الباحث: غسان روجي عقل

الجزء الأول:

1. الجنس: أ. ذكر ب. أنثى
2. العمر: أ. أقل من 25 عام ب. من 25 - 30 عام ج. أكثر من 30 عام
3. المسمى الوظيفي:
أ. مدير/منسق ب. رئيس قسم ج. موظف قروض د. غير ذلك..حدد _____
4. سنوات الخبرة:
أ. أقل من 5 سنوات ب. من 5-10 سنوات ج. أكثر من 10 سنوات
5. الدرجة العلمية
أ. ثانوية عامة فما دون ب. دبلوم ج. بكالوريوس د. دراسات عليا
6. التخصص العلمي: _____

الجزء الثاني: معلومات عن المؤسسة: ويقوم بتعبئته مسئول برنامج القروض بالتعاون مع المدير المالي.

1. سنة تأسيس المؤسسة _____
2. سنة البدء في مجال الإقراض _____
3. عدد الموظفين العاملين في الإقراض _____
4. حجم محفظة الإقراض بالدولار حتى نهاية عام 2009 _____
5. متوسط عدد القروض النشطة لكل موظف إقراض حتى نهاية عام 2009 _____

- أ. أقل من 60 قرض ب. من 60-90 قرض ج. أكثر من 90 قرض
6. متوسط عدد القروض الممنوحة شهرياً من المؤسسة خلال عام 2009 _____
7. متوسط مبلغ القرض الواحد الممنوح بالدولار خلال عام 2009 _____
8. يتم تمويل المشاريع: أ. الجديدة ب. القائمة ج. الجديدة والقائمة
9. نسبة المشاريع الجديدة الممولة من حجم التمويل الإجمالي خلال عام 2009 _____
10. هل يوجد لدى المؤسسة نظام الإقراض بضمان المجموعة؟ أ. نعم ب. لا
11. برامج التمويل المقدمة من المؤسسة:
- أ. برنامج تمويل تقليدي ب. برنامج تمويل إسلامي ج. الاثنان معاً

الجزء الثالث: فقرات الاستبانة: الرجاء وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
السمعة المالية لطالبي الائتمان						
1.	من السياسات الائتمانية المتبعة في المؤسسة الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان.					
2.	يتم الاستعلام عن السمعة المالية لطالبي الائتمان في مؤسسات الإقراض قبل اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان أو رفضه.					
3.	في حال كون مقدم طلب الائتمان قد حصل على تمويل سابق، من المؤسسة يعتبر عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان.					
4.	تعتبر السمعة المالية لطالبي الائتمان عامل مؤثر في قرار منح أو رفض الائتمان المطلوب.					
الخبرة العملية لطالبي الائتمان						
5.	تعتبر خبرة مقدم طلب الائتمان عامل مهم في قرار منح الائتمان.					
6.	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقة بالموافقة على طلبه أو رفضه.					
7.	تعتبر المهارات والخبرات السابقة لمقدم طلب التمويل في غير مجال المشروع عناصر مؤثرة لاتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض.					
8.	عامل الخبرة المتوفرة لدى طالبي التمويل يلعب دوراً مهماً في قيمة الائتمان المراد منحه لهم.					
9.	يوجد صعوبة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب في المشاريع التي تحتاج إلى مهارة عالية من طالبي الائتمان.					
10.	هناك علاقة طردية بين الخبرة العملية لطالب الائتمان وإمكانية قبول طلبه.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان						
11.	تعتبر الحالة الاجتماعية لطالبي الائتمان (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) من العناصر التي تساهم في قرار منح الائتمان.					
12.	عامل الجنس (ذكر، أنثى) لطالبي الائتمان يؤخذ في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
13.	في حال أن طالب التمويل يعيل أسرة تزيد عن 7 أفراد فهذا يسهل اتخاذ قرار منح الائتمان.					
14.	كلما كانت درجة التعليم لطالبي الائتمان متقدمة فهذا سيساعد في اتخاذ قرار بمنحه الائتمان.					
15.	إذا كانت حالة السكن لطالبي الائتمان بالإيجار فهذا يساعد في اتخاذ قرار منحه الائتمان.					
16.	إذا كان طالب الائتمان حالة اجتماعية يتلقى إعانات (وكالة الغوث، حكومة) فهذا يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
17.	إذا كان طالب الائتمان من ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعه يعتمد على الجهد الذهني فهذا يساعد في قرار منح الائتمان.					
18.	إذا كان طالب الائتمان عاطل عن العمل فإن ذلك سيدعم اتخاذ قرار منح الائتمان.					
19.	إذا كان مستوى دخل طالب الائتمان دون 1000 شيكل فهذا سيساهم في قرار منح الائتمان.					
20.	وجود مصدر دخل آخر غير دخل المشروع لطالبي الائتمان يساعد في قرار منح الائتمان.					
القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة						
21.	تقوم المؤسسة بدراسة الوضع المالي لمشروع طالبي الائتمان بصورة دقيقة قبل منحهم التمويل المطلوب.					
22.	المشاريع القائمة لديها بيانات مالية أفضل للتحليل المالي اللازم لاتخاذ قرار الائتمان.					
23.	إجراء التحليل المالي بشكل غير دقيق قد يؤدي لاتخاذ قرار ائتماني خاطئ.					
24.	يتم التأكد من أن المشروع قادر على توليد الدخل الكافي لسداد الأقساط المقترحة لطالبي الائتمان.					
25.	يؤثر الوضع المالي و قدرة المشروع على توليد الدخل في قبول أو رفض الطلب المقدم للتمويل.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
26.	يعتبر الوضع المالي والدخل الحالي لمشروع طالبي الائتمان عامل مؤثر في تحديد قيمة التمويل في حال قبول الطلب.					
27.	إفصاح مقدم طلب التمويل عن الوضع المالي والدخل الحالي لمشروعه، يعمل على زيادة إمكانية قبول طلبه.					
28.	تفضل المؤسسة القيام بتمويل المشاريع القائمة أكثر من تمويل المشاريع الجديدة.					
الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة						
29.	تقوم المؤسسة بإعداد دراسة جدوى للمشاريع الجديدة المقدمة من طالبي الائتمان.					
30.	وجود نموذج موحد في المؤسسة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة المقدمة يسهل عملية اتخاذ قرار الائتمان.					
31.	القيام بإجراء دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مؤثر في اتخاذ قرار الائتمان.					
32.	إفصاح مقدم طلب الائتمان عن البيانات المالية اللازمة لدراسة الجدوى يؤثر في قرار الائتمان بالقبول أو الرفض.					
33.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة عامل مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
34.	تعتبر نتائج دراسة الجدوى للمشاريع الجديدة محدد رئيسي لقيمة التمويل المطلوب.					
الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان						
35.	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان عاملاً رئيسياً في قبول طلب الائتمان أو رفضه.					
36.	تقوم المؤسسة بدراسة الضمانات المقدمة وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب.					
37.	جودة وقوة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه.					
38.	تقبل الشيكات أو الكمبيالات أو سند الدين المنظم وحدها كضمانات للموافقة على طلب الائتمان.					
39.	تمثل الكفالة الشخصية مثل موظفي (الحكومة، وكالة الغوث، القطاع الخاص) المحولة رواتبهم إلى البنك عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
40.	يعتبر سند الدين المنظم الصادر عن الجهات القضائية عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.					
41.	تمثل الشيكات البنكية المسحوبة على طالبي الائتمان أو الكفلاء عنصر مهم كضمان لمنح الائتمان.					
42.	إمكانية استخدام أصول المشروع كضمان يعزز قرار منح الائتمان.					
43.	يتم استيفاء الضمانات بقيمة كافية وتزيد عن قيمة الائتمان المطلوب.					
الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان						
44.	تقوم المؤسسة بمراجعة وملائمة سياستها الائتمانية من فترة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية و السياسية السائدة.					
45.	الظروف الاقتصادية والسياسية العامة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للمؤسسة.					
46.	تؤثر الإغلاقات المستمرة للمعابر والقيود على حركة بعض المواد والسلع على السياسة الائتمانية للمؤسسة.					
47.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة على قيمة التمويل المراد منحه لطلبي الائتمان.					
48.	تقوم المؤسسة بتغيير الضمانات المطلوبة من طالبي الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.					
49.	تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية العامة على فترة السداد الممنوحة لطلبي الائتمان.					
50.	تتغير أهمية العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.					
السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر						
51.	تقوم المؤسسة بإصدار القروض وفقاً لخطة شهرية من حيث العدد والقيمة.					
52.	تتغير معايير القبول أو الرفض لطلبات الائتمان المقدمة بناءً على مقدار السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل.					
53.	تلعب السيولة النقدية المتوفرة للمؤسسة دوراً مهماً في تحديد قيمة الائتمان المراد منحه.					
54.	قيام المؤسسة بتقييم محفظة الإقراض ونسب نشاطها باستمرار يساعد في إعداد خطط واضحة لإصدار القروض.					
55.	تقوم المؤسسة بالموازنة بين السيولة المتوفرة لديها وعدد القروض المراد منحها لطلبي الائتمان.					

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
56.	نسبة السداد مهمة جداً لتوفير السيولة اللازمة لإصدار قروض جديدة					
57.	زيادة السيولة المالية المتوفرة لمؤسسة التمويل الأصغر تجعلها تخفض أرباحها لزيادة عدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.					

شاكرين لكم حسن تعاونكم